العدول عن المطابقة النحوية في الجنس
في ديوان(على ربى اليمامة) للشاعر: عَبْدالله بن خميس: دراسة نحّويَّة دلاليّة

Reversing the grammatical conformity in gender in the Diwan (Ali Ruba Al-Yamamah) by the poet: Abdullah bin Khamis: A grammatical semantic study

✍ إعداد الباحثة

أ.نوف بنت علوي بن مشاري العتيبي

Nouf bint Alawi bin Mashari Al-Otaibi

معيد في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

باحثة دراسات عليا بجامعة الملك سعود - السعودية

العدول عن المطابقة النحوية في الجنس في ديوان (على ربى اليمامة) للشاعر: عَبْدالله بن خميس: دراسة نحْويَّة دلاليّة

نوف بنت علوي بن مشاري العتيبي

قسم اللغة العربية – جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية

البريد الالكتروني: Nouf555@yahoo.com

الملخص:

تناول البحث ظاهرة العدول عن المطابقة النحوية في الجنس في ديوان (على ربى اليمامة) للشاعر عبدالله بن خميس. فإذا كان أثر المطابقة يمتد إلى توجيه المعنى، والدلالة، وصحة التركيب، وأمن اللبس؛ فإن العدول يؤدي إلى روعة النظم وتوجيه الدلالة، أو تفكك التركيب وفساد المعنى. ويهدف البحث إلى بيان وجوه العدول عن المطابقة النحوية في الجنس، في ديوان الشاعر، ومعرفة الأغراض الدلالية التي سعى الشاعر إلى تحقيقها متبعة المنهج الوصفي في ذلك.

وقد خرج البحث بنتائج أهمها: أنَّ لظاهرة العدول عن المطابقة النحوية في الجنس حضورًا في ديوانه؛ حيث عدل ابن خميس عن المطابقة النحوية في الجنس بين المبتدأ وخبره، وبين الفعل وفاعله، والحال وصاحبها، والنعت ومنعوته.

الكلمات المفتاحية : العدول – المطابقة النحوية – ديوان (على ربى اليمامة) – دراسة نحْويَّة دلاليّة.

Reversing the grammatical conformity in gender in the Diwan (Ali Ruba Al-Yamamah) by the poet: Abdullah bin Khamis: A grammatical semantic study

Nouf bint Alawi bin Mashari Al-Otaibi
Department of Arabic Language - King Saud University - Kingdom of Saudi Arabia
E-MAIL: Nouf555@yahoo.com

ABSTRACT:

The research dealt with the phenomenon of reversing the grammatical conformity in gender in the Diwan (Ali Ruba Al-Yamamah) by the poet Abdullah bin Khamis. If the effect of matching extends to directing the meaning, the significance, the correctness of the composition, and the security of confusion; The defect leads to the splendor of the system and directing the significance, or the disintegration of the structure and the corruption of the meaning. The research aims to clarify the aspects of reversal of the grammatical conformity in gender, in the poet's diwan, and to know the semantic purposes that the poet sought to achieve, following the descriptive approach in that.

The research came out with the most important results: the phenomenon of reversing the grammatical conformity in gender is present in his poetry; Where Ibn Khamis changed the grammatical matching in gender between the subject and its subject, between

the verb and its subject, the case and its owner, the epithet and its participle.

Keywords: Reversal - grammatical matching - Diwan (Ali Ruba al-Yamama) - grammatical semantic study.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللغة بناء خاص، ووسيلة للتفاهم والتواصل بين أفراد جماعة معينة؛ فليست مجرد كلمات مفردة لا ترابط بينها، بل هي تراكيب تنتظم هذه الكلمات والمفردات في نظام معين، وضعت لها أصول وقواعد مخصوصة لحمايتها من التفكك والانهيار.

واللغة العربية أسمى اللغات وأشرفها؛ فهي تمتلك أصواتًا، وكلمات، وتراكيب خاصة ومميزة منحتها السحر، وقوة التأثير، والقدرة على التعبير الدقيق عما يخالج النفس ويجول فيها. فجمالها مستمد من روعة نظمها وتراكيبها وجملها، وترابطها فيما بينها، وقدرتها على التصرف فيها؛ لخدمة أغراض ودلالات معينة ومخصوصة؛ لذا اجتهد النحاة واللغويون قديمًا وحديثًا في سن قواعد وأصول محكمة متفق عليها؛ لحماية اللغة من اللحن والتفكك؛ لتستمر في سيرها وفق نظام مقنّن ومتين. ومن تلك الأصول التي نصوا عليها وأصّلوها ظاهرة المطابقة النحوية بين أجزاء الجملة.

ومن هنا تأتي أهمية البحث في تناوله لظاهرة العدول عن المطابقة النحوية في الجنس، فإذا كان أثر المطابقة النحوية يمتد إلى توجيه المعنى والدلالة، وصحة التركيب، وأمن اللبس، فإن عدم تحقيق أي مظهر من مظاهر المطابقة والعدول عنها قد يؤدي إلى تفكك التركيب، وفساد المعنى، أو قد يومئ إلى روعة في النظم وتوجيه الدلالة؛ فهنالك ظواهر للعدول عن المطابقة في الجملة ترد بضوابط معينة لأغراض نحوية ودلالية، كالحمل؛ إما على المعنى، أو المجاورة، أو الموضع، أو اللفظ، أو كالتغليب، أو كالمبالغة في المعنى أو الكثرة، أو التوحد، أو كالتخصيص وغيرها؛ فتدفع العقل وتثيره لاستكشاف المعنى الجديد المتحقق بالعدول. وهو إشارة واضحة إلى نبوغ الشاعر وتمكنه من اللغة، وحسن تصرفه فيها وفاق ما يريد وما يقوِّم شعره.

فالعدول عن المطابقة النحوية في الجنس من الظواهر المهمة التي رُصدت في القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي القديم؛ مما دفع كثيرًا من شعراء العصر الحديث لمحاكاة هذه الأصول في تلك الظاهرة.

لذا **اخترت** أن يكون موضوع دراستي العدول عن المطابقة النحوية بين أجزاء الجملة في الجنس، في ديوان (على ربى اليمامة) للشَّاعر السّعودي عبدالله بن خميس الذي يُعدُّ من أهم الأدباء والشعراء في عصرنا الحديث. وقد تميّز شعره -رحمه الله- بالأصالة والجدّة؛ حيث التزم بسمت الشّعر العربي، وجدد في أساليبه ومعانيه. وقد وجدت ديوان (على ربى اليمامة) منهلًا عذبًا من مناهل الشعر الحديث؛ مما دفعني لاختياره مدونة لدراستي. فدرست ظاهرة العدول عن المطابقة النحوية في الجنس، واقتصرت على مظاهر العدول الحاصلة في الديوان؛ لكونها ظاهرة تميّز بها ديوان (على ربى اليمامة)، ولأنه بضدها تتميز الأشياء.

وهذه الدراسة تعد ثاني دراسة- حسب اطلاعي- تدرس شعر عَبْد الله بن خميس دراسة لغوية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في الكشف عن أغراض الشاعر حين يعدل عن المطابقة النحوية في الجنس.

وتهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف؛ منها:

١- تعرف وجوه العدول عن المطابقة النحوية في الجنس نظريًّا وتطبيقيًّا في شعر الشاعر.

٢- معرفة الأغراض الدلالية التي سعى الشاعر إلى تحقيقها عند عدوله عن المطابقة النحوية في الجنس في ديوانه.

كما يطمح البحث إلى الإجابة عن جملة من التساؤلات؛ أهمها ما يأتي:

١- ما مظاهر العدول عن المطابقة النحوية في الجنس في ديوان (على ربى اليمامة) للشاعر عبدالله بن خميس؟

٢- ما الأغراض الدلالية التي توخّاها الشَّاعر في العدول عن المطابقة النحوية في الجنس؟

أما الدراسات السابقة فلم أجد -حسب اطلاعي- سوى دراسة لغوية واحدة على ديوان الشاعر عَبْدالله بن خميس، وهي (البنية اللغوية في ديوان على ربى اليمامة- دراسة دلالية تركيبة)، لمريم اللحيد[١].

وهناك دراسات تناولت ظاهرة العدول عن المطابقة؛ منها:

١- العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة، للدكتورة نجلاء عطار. وقد خصصت الباحثة دراستها في ظاهرة العدول عن المطابقة، وقامت بجمع ما تفرق في أبواب النحو من قضايا العدول[٢].

٢- العدول عن المطابقة في اللغة العربية، لحسين الرفايعة[٣]، وهي دراسة نظرية لظاهرة العدول عن المطابقة.

٣- العدول في اللغة العربية، مفهومه ودلالته، أ. د. أحمد مطر العطية، مركز البحوث بكلية الآداب[٤].

٤-العدول عن المطابقة في الجملة العربية -دراسة نحوية تحليلية- يوسف محمد العنزي- رائد سعد الشلاحي، وهي دراسة نظرية لظاهرة العدول عن المطابقة[٥].

ولتحقيق أهداف البحث، والإجابة عن تساؤلاته؛ سلكتُ فيه **المنهج** الوصفيّ التّحليليّ؛ وذلك لوصف ظواهر العدول عن المطابقة النحوية في الجنس في الجملة وبيانها، وتعرفت على الغايات والمسوغات التي دفعت ابن خميس للعدول، وأثرها في توجيه دلالة التركيب.

وفي الختام أحمد الله عز وجل وأشكره على أن وفقني لإتمام هذا البحث، فله الحمد من قبل ومن بعد.

العدول عن المطابقة النحوية في الجنس

المبحث الأول: العدول عن المطابقة النحوية في الجنس بين المبتدأ والخبر

لظاهرة العدول عن المطابقة النحوية في التذكير والتأنيث حضور واضح في الكلام العربي، لاسيما بين المبتدأ وخبره؛ إذ قد يخبر بالمؤنّث عن المبتدأ المذكّر، وقد يخبر بالمذكّر عن المبتدأ المؤنّث، إلا أنها لم تحظ بمزيد اهتمام من النحاة كما حظيت مسائل المطابقة والعدول في الجنس بين الفعل وفاعله؛ حيث فصلوا في أحكامها، وجعلوا لها مباحث في كتبهم، في حين اكتفوا بالإشارة لأحكام العدول بين المبتدأ وخبره في الجنس في مواضع متفرقة من كتبهم.

وكما هو معلوم أن مطابقة الخبر لمبتدئه في الجنس واجبة، غير أن بعض النحاة جعلها مشروطة بكون الخبر مشتقًّا، لا يستوي فيه التذكير والتأنيث، جاريًا على مبتدئه(٦).

وهذا الاشتراط– أعني اشتقاق الخبر – ملحوظ في كلام أغلب النحاة، كالرضي، وأبي حيان، والبركلي(٧)؛ حيث صرّحوا بأن المطابقة في الجنس بين المبتدأ وخبره تعد واجبة في حال مجيء الخبر مشتقًّا. في حين أشار نحاة آخرون إلى أن المطابقة واجبة بينهما دون شرط، كابن عقيل، والشريف الكوفي ...(٨)".

وقد اجتهد النحاة قديمًا في تأويل ذلك العدول سواء كان الخبر مشتقًّا أو لم يكن. وأرجعوا كثيرًا من المسائل إلى الحمل على المعنى، أو لكون الخبر مؤنّثًا أو مذكّرًا غير حقيقيين، أو مصدرًا، أو وصفًا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، ك (مفعول بمعنى فاعل)، و(فعيل بمعنى مفعول)، أو لكونه من الألفاظ التي تُعامل معاملة المذكّر مرة، وتُعامل معاملة المؤنّث مرة أخرى. أو صفة مؤنّثة تجري على المذكّر.

ومن صور العدول عن المطابقة النحوية في الجنس بين المبتدأ والخبر في ديوان (على ربى اليمامة):

–الإخبار عن المذكّر بمؤنّث:

الأصل في الأسماء هو التذكير، والتأنيث فرع عنه؛ إذ يقول سيبويه: "الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد، فكل مؤنّث شيء، والشيء يذكّر، فالتذكير أوّل، وهو أشدُّ تمكُّنًا، كما أن النكرة هي أشدُّ تمكُّنًا من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم

تعرّف. فالتذكير قبل، وهو أشدُّ تمكُّنًا عندهم، فالأول هو أشدُّ تمكُّنًا عندهم [٩]". وإلى مثل ذلك يشير الزجاجي [١٠].

لذا عدّ النحاة العدول بتأنيث المذكّر أشد خروجًا من تذكير المؤنث، كما عدّه بعضهم قبيحًا وفاسدًا وشاذًا، فهو ضرب من التأويل؛ لأن في ذلك تراجعًا عن الأصل إلى ما هو أقل منه. يقول ابن جني: "لكن تأنيث المذكّر أذهب في التناكر والإغراب [١١]"، ويقول: "وهذا من قبيح الضرورة، أعني تأنيث المذكّر؛ لأنه خروج عن أصل إلى فرع، وإنما المستجاز من ذلك ردّ التأنيث إلى التذكير؛ لأن التذكير هو الأصل، بدلالة أن (الشيء) مذكّر، وهو يقع على المذكّر والمؤنّث. فَعَلِمت بهذا عموم التذكير، وأنه هو الأصل الذي لا ينكسر [١٢]".

فالإخبار عن المبتدأ المذكر بخبر مؤنث شاذ عندهم؛ لذا جوّزه بعضهم في الشعر ضرورة؛ حملًا على المعنى [١٣]. أما أبو حيان فيشير إلى أن المخالفة بين المبتدأ وخبره جائزة إن كان التأنيث مجازيًّا. يقول: "والمبتدأ والخبر بالنسبة إلى التذكير والتأنيث، إن كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى، فتجوز المخالفة بحسب اللفظ....، وقد يخالف إن كان التأنيث غير حقيقي [١٤]".

والمطلع على غالبية شواهد المخالفة التي ذكرها النحاة يجد تذكير المبتدأ وخبره أو تأنيثهما غير حقيقي؛ لذا جازت المخالفة.

وقد أخبر ابن خميس عن المبتدأ المذكر بخبر مؤنث، والمبتدأ في مواضع العدول في الديوان مذكر مجازي وخبره مؤنث مجازي أيضًا، وهي مواضع قليلة جدًّا، من ذلك:

١-خَفَـرُوا ذِمَـامَ النَّقْـدِ **وَهْـوَ رِسَـالَةٌ** وَفَـرُوا أَدِيْمَ الفَـضْلِ وَهْـوَ الأَمْنَـعُ [١٥]

٢-فَـإِذَا انْبَـرَتْ لِلنَقْـدِ **فَهْـوَ هِدَايَـةٌ** أَوْ أَعْرَضَـتْ يَومًـا فَـذَاكَ تَرَفُّـعُ [١٦]

عدل ابن خميس في هذين البيتين عن المطابقة النحوية في الجنس بين المبتدأ (هو) الضمير العائد على (النقد) في كلا البيتين، وخبره المصدر المؤنّث (رسالة- هداية)؛ وفي توجيه ذلك أمور-كما يبدو لي- تعضد بعضها، وتسوّغ لابن خميس هذا العدول، وهي:

أ- أن الخبر (رسالة- هداية) مصدر، والمصادر تؤنّث وتذكّر، وإن ذكّرت وأنّثت فهي تحمل معنى المذكر فقط، وإلى ذلك يشير ابن جني الذي يرى أن الإفراد والتذكير أقوى في الصفة، وأن ألفاظ المصادر أجناس للمعاني إن أُنِّث بعضها لفظًا فهو تأنيث في اللفظ دون المعنى؛ أي إن معناه مذكَّر؛ لذا جاز الإخبار به عن مذكَّر أو مؤنث [١٧]. فالمصدر يخبر به عن المذكّر والمؤنّث والمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد [١٨]، والنحاة في الإخبار بالمصدر على ثلاثة مذاهب:

- **المذهب الأول**: على التأويل بمشتق؛ أي هو رسول، وهو هادٍ.

- **المذهب الثاني**: على تقدير حذف مضاف؛ أي ذو رسالة، وذو هداية. يقول القيسي: "(الرسول)... بمعنى الرسالة...وإذا كان بمعنى الرسالة لم يثنَّ، ولم يجمع؛ لأنه مصدر، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ (طه: ٤٧)؛ أي: ذوا رسالة، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه[١٩]"؛ لذا قد يكون الإخبار في هذين البيتين بالخبر المؤنّث، من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فكأن ابن خميس يقول: هو ذو رسالة، وهو ذو هداية. فحذف المضاف (ذو) المذكّر، وأقام المضاف إليه مقامه، وبقي المبتدأ مذكّرًا كما لو أن الخبر المذكّر المقدّر (ذو) موجود وأعرب بإعرابه. ومثل ذلك تفسير قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء: ١٦). يقول الزجاج في معنى هذه الآية: "معناه إنّا رِسالةُ رب العالمين؛ أي ذوو رسالة رب العالمين [٢٠]". ويقول النحاس: "قال أبو عبيدة رسول بمعنى رسالة، فأنشد: لقد كذب الواشون ما فهت عندهم بسر ولا أرسلتهم برسول، والتقدير على قوله إنا ذوا رسالة [٢١]".

- **المذهب الثالث**: أن الخبر هو المصدر فلا تأويل ولا حذف، بل لجعل المبتدأ ذلك الحدث (المصدر) مبالغةً. يقول الرضي: "أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والآخر عينًا، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي [٢٢]"؛ لذا كان إخبار ابن خميس عن المذكر (هو) العائد على النقد، بمصادر مؤنثة (رسالة- هداية) من باب المبالغة. يقول ابن جني: "إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه مخلوق من ذلك الفعل؛ وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه [٢٣]". والخبر والحال وصف كما هو النعت. فكأن ابن خميس أخبر عن النقد بالمصدر (رسالة-هداية)؛ مبالغة في أهميته؛

لأن الإخبار بالمصدر أقوى وأبلغ من الإخبار المشتق. وهذا الرأي هو الأقرب كما يبدو لي.

ب- أن الخبر المؤنّث (رسالة- هداية) ليس مشتقًّا؛ لذا جازت المخالفة بينه وبين مبتدئه المذكر (هو) في التأنيث والتذكير عند من جعل اشتقاق الخبر شرطًا للتطابق.

ج- أن الخبر (رسالة- هداية) مؤنّث مجازي التأنيث؛ لذا جاز الإخبار به عن المذكّر، ردًّا للأصل، وهو (التذكير) الذي هو أصل في الكلام وأصل في المصادر.

د- الحمل على المعنى:

فقد حمل ابن خميس (الرسالة) على معنى (الرسول، أو التوجيه). يقول الزبيدي: "والرسول بمعنى الرسالة يؤنّث ويذكّر.... وأُنِّث الرسول حيث كان بمعنى الرسالة.... قال الزمخشري في الكشاف: (الرسول يكون بمعنى المرسل والرسالة، ففي طه بمعنى المرسل....، وفي آية الشعراء بمعنى الرسالة، فجازت التسوية فيه، إذا وصف به، بين الواحد والمثنى والجمع، كالوصف بالمصدر). وقال أبو إسحاق النحوي، في معنى الآية: إنا رسالة رب العالمين؛ أي ذو رسالة. قال الأزهري: (وهو قول الأخفش، وسمي الرسول رسولًا؛ لأنه ذو رسالة) .... [٢٤]"، ويقول أبو حيان: "أمّا الآية فقد ذكروا أن رسولًا مصدرٌ بمعنى الرسالة [٢٥]". فلأهمية النقد جعله بمثابة الرسالة التي حملها الرسول على عاتقه، والذي يعضد ذلك لدي ويقويه أنه أخبر عن النقد في أبيات لاحقة لهذا البيت في القصيدة نفسها بأنه (هداية)، والهداية والرسالة من صفات الرسول، وبما أن الرسول والرسالة واحد، فكما أن لفظ الرسول يستوي فيه المذكّر والمؤنّث والمفرد والمثنى والجمع فكذلك -برأيي- ما حمل على معناه فهو مثله.

- حمل ابن خميس الخبر (هداية) على معنى (الهدى، والرشاد)، والهدى يذكّر ويؤنّث. فكأنه يقول: وهو هدى ورشاد.

ومن شواهد العدول أيضًا قوله:

٤-أَمَّـا أُولَئِـكَ **فَالبَيَـانُ سَـجِيَّةٌ** فِي طَـبْعِهِمْ سَـيْلُ البَيَـانِ تَفَجَّـرا [٢٦]

جاء النعت (سجيّة) في هذا البيت مؤنثًا، مخالفًا لمبتدئه في الجنس (البيان) المذكّر؛ ولعل ذلك راجع لأمور:

أ- أن (السجيّة) مصدر، والمصدر يذكّر ويؤنّث، فيجوز الإخبار به عن مذكّر.

ب- أن تذكير المبتدأ وخبره وتأنيثهما غير حقيقي؛ لذا جاز أن يخبر عن المذكّر بمؤنّث [٢٧].

ج- الحمل على المعنى: فقد حمل ابن خميس لفظ (سجيّة) على معنى (عفويّ وتلقائي، أو خُلُق)، وبذلك يكون الخبر بمعناه موافقًا لمبتدئه (البيان)، فكأنه يقول: البيان عفويٌّ وتلقائيٌّ أو خُلُقٌ في طبعهم دون تكلف. فالسجية في اللغة: الخُلُق والطبيعة، وسجيّة؛ أي طبيعة من غير تكلف [٢٨]، والصفة الفطرية في الإنسان، ومنه قالوا: "يقول الشعر سجيّة: تلقائيًا وعفويًّا [٢٩]"، أو حمل لفظ (البيان) على معنى (الإبانة، أو الفصاحة)؛ وذلك لأنه يتحدث في أبيات سابقة عن اللغة المحكي بها في عصرنا (العامية) [٣٠]. فالفصاحة سجية في طبع العرب قديمًا -كما يبدو لي-.

٥-**العِلْـمُ قِمَّـةُ فَـضْلٍ** زَانَهَـا وَلَـعٌ بِالـمَكْرُمَاتِ لِـحُرٍّ سَـيِّدٍ فَطِـنِ [٣١]

عدل ابن خميس في هذا البيت عن المطابقة بين المبتدأ المذكّر (العلم)، وخبره المؤنث (قمة فضل)؛ ويرجع ذلك إلى الحمل على المعنى؛ إذ الكلام بمعنى العلم أَعْلَى الفَضْلِ، أو مِنْبَرُ فَضْلٍ.

وربما قد يؤول هذا العدول-كما يبدو لي- بأن المبتدأ مذكّر؛ لأن الخبر (مضاف ومضاف إليه)؛ أحدهما مؤنث (قمة)، والآخر مذكر (فضل)، ولكون المذكّر أصلًا؛ اكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير؛ لذا ذكّر المبتدأ. كما صح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف: (العلم فضل)؛ لأن القمة بعض الفضل وجزء منه، وقمة الفضل فضل [٣٢].

واكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث من باب الحمل على الجوار. يقول الرفايعة: "ويتراءى لي أن هذا المسوّغ - يقصد الحمل على الجوار- ليس مقصورًا على باب الحركة الإعرابية كما ارتأى النحاة من قدامى ومحدثين، بل يتجاوز ذلك إلى باب القرب في الكلمتين؛ إحداهما في التذكير، والأخرى في التأنيث دون

النظر إلى العلامة الإعرابية، على نحو ما يطالعنا في باب ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه. فالمجاورة فرضت سلطانها، فعدلت باللفظ عن أصله [٣٣]". فهنا فرضت المجاورة سلطانها فذكّر المبتدأ حملًا على مجاورة المضاف (قمة) المؤنث للمضاف إليه (فضل) المذكر؛ فاكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير، وكذلك تذكير أو تأنيث المبتدأ والخبر في الأبيات السابقة ليس حقيقيًّا؛ لذا جاز العدول.

الإخبار عن المؤنّث بمذكّر:

أما تذكير المؤنث فهو أسهل من سابقه- تأنيث المذكر-؛ لأن فيه رد فرع إلى أصل [٣٤]. يقول ابن جني: "ومتى أشكلت عليك مذكرة هي أم مؤنثة فذَكِّرها، فإن تذكير المؤنث أسهل من تأنيث المذكر؛ وذلك لأن التذكير هو الأصل، والتأنيث هو الفرع [٣٥] ".

ورد الفرع إلى الأصل هو أصل نحوي مهم، وقد عدل ابن خميس عن المطابقة النحوية بين المبتدأ وخبره، فذكّر الخبر مع المبتدأ المؤنث، وكان تأنيث المبتدأ في جميع مواضع العدول تأنيثًا مجازيًا، من ذلك:

١-أَنْجِزِي الوَعْدَ **فَالحَيَاةُ سَرَابٌ** كُلُّ يَوْمٍ بِشَأْنِ نَادٍ تُنَادِي [٣٦]

جاء الخبر (سراب) مخالفًا لمبتدئه (الحياة) في الجنس؛ فالخبر مذكّر، والمبتدأ مؤنّث. ولعل عدول ابن خميس راجع لأمور:

أ- أن كلمة (السراب) تذكّر وتؤنّث [٣٧]. "قال اللحياني: السراب يذكّر ويؤنّث كما في لسان العرب، وعلى هذا يقال في التذكير والتأنيث: السراب رأيته عند الزوال كأنه ماء يجري، والسراب شاهدتها بعيني رأسي [٣٨]".

ب-أن التأنيث في المبتدأ غير حقيقي؛ لذا جاز له أن يخالف بينهما. يقول أبو حيان: "وقد يخالف إن كان التأنيث غير حقيقي، كقوله:

وَالعَيْنُ بِالإِثْمِدِ الحَارِّي مَكْحُولُ [٣٩]"

ج- على تقدير: الحياة شيءٌ سراب. يقول عبدالقاهر الجرجاني: "اعلم أن الاسم قد يتجاذبه التذكير والتأنيث لما تقدم من أنه لما لم يكن هناك تذكير حقيقي ولا

تأنيث جاز أن تكون الكلمة محمولة على لفظ التأنيث مرة وعلى التذكير أخرى، إلا أن التذكير أولى من حيث أنه الأصل، وليس في شيء مما ذكره تأنيث حقيقي، ألا ترى أن نحو: العنق والهدى والمنون لا يدل على مسمى مؤنث ولا مذكر على الحقيقة [٤٠]".

د – الحمل على المعنى: فقد تحمل الحياة على معنى العمر أو الشباب، على تقدير: العمر أو الشباب سراب؛ لذا ذكّر الخبر وهو الأقرب –كما يبدو لي–؛ لأنّ ابن خميس يقول في البيت التالي لهذا البيت [٤١]:

قَـالَ مَـا قَالَـه الـمُنَخَّلُ قَبْلِـي حِيْنَمَـا لـَجَّ حُبُّـهُ فِي التَّمَـادِي

إِنْ يَفُتْـنِي شَـرْخُ الـشَّبَابِ فَـإِنِّي بِقَرِيْـضِي أَدْرَكْـتُ أَقْـصَى مُـرَادِي

أو حمل السراب على معنى الوهم؛ فالسراب هو الوهم، والوهم زائل. أو على تقدير: الحياة زائلة.

١– **هِيَ مِنْبَرٌ** صَوتُ الشُّعُوبِ وَلِفِكْرِهَـا مَـا أَنْهَـرَتْ قَنَوَاتُهَـا [٤٢]

عدل ابن خميس في هذا البيت عن المطابقة بين المبتدأ المؤنث الضمير (هي) العائد على (الصحافة)، وخبره (منبرٌ) اسم المكان المذكّر؛ وذلك حملًا لـ(منبر) على (منصة، مرقاة)، فكأنه يقول: هي منصة إعلامية، أو قناة؛ أي إن الصحافة قناة إعلامية تذيع صوت الشعوب، وأبان ذلك بقوله (قنواتها). والمنبر في اللغة العربية هو مرقاة الخاطب. وسمي المنبر منبرًا لارتفاعه [٤٣]. كذلك المبتدأ مؤنث مجازي التأنيث؛ لذا جاز الإخبار عنه بمذكر.

٣–أَشَـارَتْ إِلَى الـدُّنْيَا بِإِصْـبَعِ هَيْبَـةٍ لَـهُ الحَـقُّ رِدْئٌ **وَالعَقِيْـدَةُ وَازِعُ** [٤٤]

عدل ابن خميس عن المطابقة في الجنس بين المبتدأ وخبره؛ حيث ذكّر الخبر (وازع) على الرغم من مجيء المبتدأ مؤنثًا مجازي التأنيث (العقيدة). فالأصل أن يقول: (والعقيدة وازعة أو رادعة)؛ إلا أنه حمل (العقيدة) على معنى (الدين، أو الإسلام)،

فكأنه يقول: الحق ردءٌ، والدين أو الإسلام وازع. والذي يظهر لي أن قافية البيت، والضرورة الشعرية هي التي دفعت ابن خميس لهذا العدول.

٤-إِنَّ الحَيَاةَ **هِيَ الصِّرَاعُ** فَكُنْ بِهَا أَسَـدًا يُـصَارِعُ أَذْؤُبًـا وَأُسُـودَا (٤٥)

عدل ابن خميس في هذا البيت عن التطابق النحوي في الجنس بين المبتدأ (هي) الضمير المؤنث، وخبره المذكّر (الصراع)؛ وذلك حملًا للخبر (الصراع) على معنى (المنافسة)، فكأنه يقول: الحياة هي المنافسة. كذلك فإن (الصراع) مصدر يذكّر ويؤنّث، فيلزم التذكير والإفراد حتى مع المؤنث، والإخبار به-أعني المصدر- أقوى في تأدية المعنى.

وهكذا اتضح أن ابن خميس، وإن عدل عن المطابقة النحوية بين المبتدأ والخبر في الجنس في بعض المواضع؛ فإنه يعد عدولًا قليلًا لا يكاد يُقارن بمواضع التزامه بالمطابقة النحوية بينهما.

فقد أخبر ابن خميس عن المبتدأ المذكّر بخبر مؤنّث والعكس. وفي جميع هذه المواضع كان الحمل على المعنى ظاهرًا فيها، أو أن التذكير والتأنيث في بعض الألفاظ ليس حقيقيًّا، وبعضها الآخر يذكّر ويؤنّث، أو للحمل على المجاورة عندما يكون الخبر مضافًا اكتسب من المضاف إليه التذكير أو التأنيث، أو لأن الخبر مصدر؛ والإخبار بالمصدر أبلغ وأقوى من الإخبار بالمشتق.

المبحث الثاني: العدول عن المطابقة النحوية في الجنس بين الفعل والفاعل

اشترط النحاة التطابق النحوي في التذكير والتأنيث بين الفعل والفاعل، إلا أن ذلك التطابق قد يخترق ويعدل به عن الأصل الموضوع، كتذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث أو تأنيث الفعل مع الفاعل المذكّر.

وقد اعتمد النحاة في تأويلهم لهذا العدول على التخريج والتحليل الدقيق، معتمدين في ذلك على العقل والسليقة والمنطق. فأرجعوا ذلك العدول -في الغالب- إما إلى الحمل على المعنى، أو الحمل على الفصل، أو ردّ الفرع إلى الأصل؛ وذلك رغبةً منهم في ردّ هذا العدول إلى أصل المطابقة النحوية.

١- العدول عن المطابقة النحوية بتأنيث الفعل مع فاعله المذكّر:

اتضح فيما سبق [٤٦] أن الأصل في الأسماء هو التذكير، والتأنيث فرع عنه. يقول الزجاجي: "إنما المقصود بالتذكير والتأنيث الأسماء، فأصل الأسماء التذكير، والتأنيث داخل عليها [٤٧]"؛ لذا رفض النحاة تأنيث المذكر؛ لما في ذلك من تراجع عن أصل إلى فرع، وعدّوه من قبيح الضرورة، وحملوا ذلك على المعنى.

ولما كان التطابق أصلًا والتذكير أصلًا، فقد اجتمع لدينا أصلان؛ فالخروج والعدول عنهما يعدُّ أشدَّ رفضًا وغلظةً ومنعًا عند النحاة، وهو خروج قليل جدًّا، إلا أن النحاة لم يكتفوا برفضه، بل أخذوا يؤولون ذلك العدول ويضعون المسوّغات لذلك، ولعل أهم أسلوب من أساليب التأويل التي حمّلها النحاة عبء هذا الخروج هو الحمل على المعنى [٤٨].

وسواء أكان هذا العدول مرفوضًا لفساده أو لقبحه، أم مقبولًا؛ فإنه موجود وملحوظ في الكلام؛ لذا كان الحمل على المعنى هو الأسلوب الأمثل لتقويمه وقبوله.

والفاعل المذكر إما أن يكون مذكرًا حقيقيًّا أو مجازيًّا، مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا سالمًا أو مكسرًا. فإن كان مذكرًا حقيقي التذكير أو مجازيًا، مفردًا أو مثنىً أو مجموعًا جمع مذكر سالم، فتذكير فعله واجب بلا خلاف، ولا مسوِّغ لتأنيثه؛ فيجب أن نقول: قام زيد، وقام الزيدان، وقام الزيدون، ولا يجوز: قامت زيد، وقامت الزيدان، وقامت الزيدون. يقول المرادي: "وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز إلحاق التاء معه إذا لم يسمع [٤٩]"، وقد التزم بذلك ابن خميس في ديوانه (على ربى اليمامة)، فذكّر الفعل مع فاعله المذكر حقيقيًّا كان أو مجازيًّا، مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا جمع مذكر سالم، ولم يعدل بينهما ألبتة.

العدول بتأنيث الفعل مع فاعله المذكر العاقل المجموع جمع تكسير:

أشار النحاة إلى أن حكم الفعل مع فاعله المذكر إن كان جمع تكسير لعاقل أو لغير عاقل، هو جواز التذكير أو التأنيث بلا ترجيح. يقول سيبويه: "وأما الجميع من الحيوان الذي يكسر عليه الواحد فبمنزلة الجميع من غيره الذي يكسَّر عليه الواحد في أنه مؤنث. ألا ترى أنك تقول: هو رجلٌ، وتقول: هي الرجال[٥٠] "؛ لذا جاز تذكير فعله وتأنيثه. فإن أريد به الجمع ذُكِّر فعله، وإن أريد به الجماعة أُنِّث فعله.

فالجمع مؤنث في المعنى فقط لا في اللفظ، والمعوّل عليه في تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل الجمع هو مفرده، فإن سلم مفرده من التغيير فالمطابقة واجبة، وهي حاصلة في جمعي المذكر السالم، والمؤنث السالم؛ لأن التغيير اللاحق بمفردهما أثناء الجمع هو إضافة لواحق الجمع (الواو والنون في جمع المذكر السالم، والألف والتاء في آخر المؤنث السالم) في آخر مفرده دون المساس به. وإن لم يسلم مفرد الجمع وزال لفظه بالتكسير فالمطابقة والعدول جائزان على حدٍّ سواء [٥١].

ولابن الصائغ في ذلك رأي مقنع؛ إذ يقول: "تقول: (قَالَ الرِّجال)، و(قَالتِ الرِّجال) بتأنيث الفعل وتذكيره.... فَيُقدَّر فيها في التَّذكير حَذْفُ مُضافٍ مُذكَّرٍ، كقولك: (قام جَمعُ الرِّجال) [٥٢]". فالسبب إذن في تأنيث الفعل مع فاعله المجموع جمع تكسير؛ هو تقدير فاعل مضاف مؤنث محذوف تقديره (جماعة)، والسبب في تذكيره هو تقدير فاعل مضاف مذكر محذوف تقديره (جمع)، وهو أمر مقبول، فضلًا عن كون الجمع يكسب الاسم تأنيثًا.

وتأنيث الفعل مع الفاعل المجموع جمع تكسير هو الأصل والكثير والفصيح؛ لأن لغة القرآن أنثت الفعل مع فاعله المجموع جمع تكسير، وجردته من التأنيث مع فاعله المجموع جمع مؤنث سالم.

أما ابن خميس فقد عدل في ديوانه عن المطابقة بين الفعل وفاعله في الجنس بتأنيث المذكر؛ حملًا للمذكر على معنى الجماعة، وذلك في مواضع قليلة، منها:

١-تَـاللهِ لَـو عَلِـمَ الجُـدُودُ صَـنِيعَهُ لَمْ **تَحْتَضِنْهُ** كَيْ **تَكُونَ جُدُودَا** [٥٣]

عدل ابن خميس عن المطابقة النحوية بين الفاعل الضمير العائد على (الجدود) وفعله المؤنث (تحتضنه- تكون)؛ وذلك لأن كلمة (جدود) جمع تكسير للكثرة (للعاقل). وقد جوّز النحاة ذلك الخروج؛ حملًا على المعنى. ففي الشطر الأول ذكّر الفعل (علم) مع الفاعل (الجدود)، وهذا هو الأصل. أما في الشطر الثاني فأنّث الفعلين (تحتضنه- تكون) حملًا على معنى الجماعة؛ أي لم تحتضنه جماعة الجدود وتكون جماعته. فالتكسير يحدث في الاسم تأنيثًا؛ لذا جاز في الفعل التأنيث أو التذكير (٥٤).

٢-**فَصَبَّحَتْهُم جُنُودُ** اللهِ هَاتِفَةً اللهُ أَكْبَرُ والإِسْلَامُ يَنْتَصِرُ (٥٥)

٣-أَوَ هَكَذَا المَهْدِيُّ يُشْهِرُ سَيْفَهُ **وَتَسِيْرُ** تَحْتَ لِوائِهِ **الفُجَّارُ**؟! (٥٦)

٤-لَهَا السَّيْفُ مِنْ (وَادِي حَنِيْفَةَ) **تُنَاغِيْهِ أَبْطَالٌ** حُمَاةٌ بَوَاتِعُ (٥٧)

في هذه الأبيات عدل ابن خميس عن المطابقة في التذكير بين الفعل المؤنّث (صبحت-تَسِيْرُ- تُنَاغِيْهِ) وفاعله جمع التكسير المذكّر العاقل (جُنُودُ- الفُجَّارُ- أَبْطَالٌ)؛ وقد سوّغ له هذا العدول حمله للفاعل على معنى الجماعة؛ فكأنه يقول: (فصبحتهم جماعة جنود الله هاتفةً)، (وَتَسِيْرُ تَحْتَ لِوائِهِ جَمَاعَةُ الفُجَّار المتطرفين)، (تُنَاغِيْهِ جَمَاعَةُ أَبْطَال). ففعل جمع التكسير يؤنّث ويذكّر كما اتضح سابقًا (٥٨). كذلك حمله على العدول عن المطابقة بينهما الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول به الضمير المتصل (هم) في (فصبحتهم) في البيت الأول، وبـ(تَحْتَ لِوائِهِ) في البيت الثاني، وبـ (المفعول به- الهاء) في (تُنَاغِيْهِ) في البيت الثالث.

وهكذا عدل ابن خميس عن التطابق النحوي بين الفعل وفاعله؛ فأنّث الفعل مع فاعله الجمع في هذه المواضع، وهو عدول جائز. فللشاعر جواز المطابقة وجواز المخالفة؛ لأن جمع التكسير يعامل معاملة المؤنث المفرد المجازي التأنيث عند النحاة؛ وذلك حملًا له على معنى الجماعة، ولفظ الجماعة مؤنّث.

٢-العدول عن المطابقة النحوية بتذكير الفعل مع الفاعل المؤنث:

عرفنا أن المؤنّث في العربية على ضربين: ما هو حقيقي التأنيث، وما هو مجازي التأنيث، وكيف نصّ النحاة على وجوب التطابق النحوي بين الفعل وفاعله في التذكير والتأنيث، وكيف جوّزوا الخروج والعدول عن هذا الأصل بوضع بعض الاستثناءات التي لا تتعارض مع القاعدة الأم [٥٩]. وهو باب واسع كما يشير إلى ذلك ابن جني بقوله: "وتذكير المؤنث واسعٌ جدًا؛ لأنه ردّ فرع إلى أصل [٦٠]". ومن هذه الاستثناءات:

العدول بتذكير الفعل مع فاعله المؤنث تأنيثًا حقيقيًّا:

أشار بعض النحاة الى أن الفعل قد يذكّر مع فاعله المؤنث تأنيثًا حقيقيًّا دون فاصل، ولكن بقلة، وخصوصًا في الشعر. يقول ابن عقيل: "قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنّث حقيقي من غير فصل، وهو قليل جدًّا، حكى سيبويه: (قال فلانة) [٦١]".

وقد رفض ذلك المبرد في أكثر من موضع من كتابه المقتضب، وجعله صالحًا للشعر فقط؛ إذ يقول: "ولو قال في الشعر: قام جاريتك لصلح، وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلامًا [٦٢]". كما رفضه بعض النحاة، ومنهم ابن الأنباري، وعدّوه عدولًا قبيحًا على قلته سواء تقدم الفاعل على فعله أو تأخر، إن كان دون فاصل [٦٣].

ويعلل لرفض هذا العدول ابن يعيش بقوله: "التأنيث معنى لازمٌ لا يصحّ انتقالُه عنه إلى غيره.... فللزومِ معنى التأنيث؛ لزمت علامتُه [٦٤]".

ولعل رفض النحاة لتذكير الفعل مع الفاعل المؤنث تأنيثًا حقيقيًّا هو الصواب، فهو قبيح لقلته، ولم يسمع أيضًا، وأن قول سيبويه (قال بعض العرب: قال فلانة) لغة لبعض العرب شاذة عن القياس؛ لقلتها. يقول المرادي: "أما الحذف مع الحقيقي المتصل فذكره سيبويه، وحكى: قال فلانة. وذكر المصنف أنه لغة بعضهم، وقال بعضهم: هو شاذّ، لا يجوز إلا حيث سمع [٦٥]".

أما إن كان التذكير مع وجود فاصل فحسن، وهو ضرب من العدول جائز؛ لأنه من باب ردّ الفرع إلى الأصل، وهو أصل نحويٌّ مهم. يقول ابن جني: "وإذا جاز تأنيث المذكر على ضرب من التأويل، كان تذكير المؤنث؛ لما في ذلك من ردّ الفرع إلى الأصل، أجود [٦٦]".

فوجود الفاصل شرط مهمٌّ، واستثناء حسن لتذكير الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث لدى كثير من النحاة، كسيبويه الذي يرى أن الفصل حسن، وكلما زاد الفصل ازداد الكلام حسنًا. يقول: "وقال بعض العرب (قال فلانة)، وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضيَ امرأةٌ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلًا من شيء، كالمعاقبة، نحو قولك: زنادقة وزناديق، فتحذف الياء لمكان الهاء..."(٦٧). فالسبب الذي جعل الفصل حسنًا عنده؛ هو كونه عوضًا عن التأنيث، فالفصل مكان التأنيث في الفعل؛ ولأن "إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميعُ والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف (٦٨)".

وكذلك يرى السهيلي أن الحواجز كلما كثرت كان تذكير الفعل بحذف التاء منه أحسن، و"كلما بعد عنه قوي حذف العلامة منه (٦٩)"، فبالفصل "الفعل بعد عن الفاعل المؤنث، وضعفت العناية به (٧٠)".

أما ابن الأنباري فيرى تساوي حكم المطابقة والعدول مع وجود الفاصل. يقول: "فإذا فصلت بين فعل المؤنّث وبينه بشيء اعتدل التذكير والتأنيث، كقولك: ضرب زيدًا هندٌ، وضربت زيدًا هندٌ، فمن أنّث لزم القياس، ومن ذكّر قال: لما حجز بين الفعل والمؤنث حاجز رجع الفعل إلى أصله. والقياس التأنيث والتذكير جائز (٧١)".

في حين يرى المبرد أن التذكير مع الفصل صالح وجائز جوازًا حسنًا في الشعر فقط، وإلا فالمطابقة واجبة في غيره من الكلام: "فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازًا حسنًا، ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزًا على بعد، وجوازه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام، فتقديره أن ذلك الكلام صار عوضًا من علامة التأنيث، نحو حضر القاضي اليوم امرأة .... والوجه ما ذكرت لك. ومن أوّل الفعل مؤنثًا حقيقيًّا لم يجز عندي حذف علامة التأنيث (٧٢)".

وابن يعيش يجيز تذكير فعل المؤنث الحقيقي بشرطين هما: وجود الفاصل، ودلالة الفاعل على التأنيث؛ إذ لا يجوز التذكير بالاعتماد على الفاصل وحده، بل لابد من الاعتماد على قوة دلالة الفاعل على التأنيث. يقول: "فإن فصل بينهما فاصلٌ من مفعول أو ظرف أو جارّ ومجرور؛ جاز سقوط علم التأنيث، نحو قولهم: (حضر القاضيَ

اليومَ امرأةٌ)، لمّا فصل بالظرف والمفعول حسن تركُ العلامة؛ لأن الفاصل سَدَّ مَسَدَّ علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث [٧٣]".

أما الأخفش فيجد ذلك العدول بفاصل أو دون فاصل قبيحًا. يقول: " كل مؤنث فرّقت بينه وبين فعله حسن أن تذكّر فعله، إلاّ أن ذلك يقبح في الإنس وما أشبههم مما يعقل؛ لأن الذي يعقل أشدُّ استحقاقًا للفعل [٧٤]".

وهكذا فإن العدول عن الأصل في هذا التطابق النحوي بين الفعل وفاعله في التأنيث سواءٌ أكان مرفوضًا أم مقبولًا أم مسوّغًا، وسواءٌ أكان بفاصل أو دونه، فإن النحاة يؤولون ويحمّلون المعنى ذلك العدول. ولعل تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث تأنّيثًا حقيقيًّا، وإن كان فيه عدول عن أصل المطابقة النحوية بينهما؛ فإن فيه ردّ فرع إلى الأصل، وهو جائز في الشعر [٧٥]، كما أن الفاصل بينهما (الفعل المذكر وفاعله المؤنث الحقيقي) إنما هو عوض عن تأنيث الفعل [٧٦]. يقول ابن خميس:

مَكَّـــتِي مَـــدِيْنَتِي أَوْ قُدُسِـــي وَطَـنِي **يَفْـدِيكِ أُمِّـي وَأَبِـي** [٧٧]

عدل ابن خميس في هذا البيت عن المطابقة النحوية في الجنس بين الفعل والفاعل؛ حيث ذكّر الفعل (يفديك)، مع فاعله المؤنّث تأنيثًا حقيقيًّا (أمي)؛ وقد سوّغ لذلك أمران:

أ- الفصل بين الفعل وفاعله المؤنّث تأنيثًا حقيقيًّا (أمي) بفاصل هو المفعول به (الكاف) في (يَفْدِيكِ)، كما أن دلالة التأنيث فيه واضحة وظاهرة كما اشترط ابن يعيش.

ب- الحمل على المعنى: إذ المعنى (والدايَ)؛ أي يفديك والدايَ. يقول أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ ۝٩﴾(القيامة: ٩) لم تلحق علامة التأنيث؛ لأنَّ تأنيث الشمس مجاز، أو لتغليب التذكير على التأنيث. وقال الكسائي: حُمِلَ على المعنى، والتقدير: جُمِعَ النُّوران أو الضياءان [٧٨]. فالشمس مؤنث تأنيثًا مجازيًا، وحق فعله التأنيث (وجُمعت الشمس والقمر)؛ إلا أن مما سوّغ تذكير الفعل تغليب التذكير على التأنيث، أو الحمل على المعنى؛ أي: جُمع النوران. ومثله قول ابن خميس وإن كان (أمي) مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًّا؛ فإن مسوغ الحمل على المعنى كان

حاضرًا، وكذلك الفصل بين الفعل وفاعله، وتغليب المذكر (أبي) على المؤنث (أمي).

ولعل الذي حسّن هذا العدول -في رأيي- أمران:

- **الأول**: التغليب؛ فالفاعل (اسمان معطوفان) هما (أمي وأبي)؛ أحدهما مذكر، والآخر مؤنث؛ فغلب المذكر؛ لأنه الأصل؛ فذكَّر الفعل [٧٩].
- **الثاني**: أن مطابقة فعل الفاعل الثاني (أبي) له في الجنس واجبة، ولا مجال للعدول. والفاعل الأول (أمي) تجوز المخالفة بينه وبين فعله عند وجود الفاصل. وقد التزم ابن خميس بحكم الأول (أبي)؛ لقوته وشدة طلبه للمطابقة، فذكّر الفعل لأجله.

وهكذا فمن النحاة من يشير إلى حسن التذكير مع الفاصل وجوازه، ومنهم من يشير إلى قلته، وهو الشاهد الوحيد في ديوان (على ربى اليمامة) الذي ذكَّر فيه ابن خميس الفعل مع أن الفاعل الملاصق له مؤنث حقيقي التأنيث مفصول عنه بفاصل. فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على مدى التزام ابن خميس بالأصل في ذلك، ومراعاته للضوابط النحوية الموضوعة.

العدول بتذكير الفعل مع فاعله المؤنث تأنيثًا مجازيًّا:

جوّز النحاة تذكير الفعل مع الفاعل المؤنّث تأنيثًا مجازيًّا؛ وذلك لأن التأنيث المجازي ضعيف؛ لذا جاز لردّ الفرع إلى الأصل، سواءٌ فصل بينهما بفاصل أو لم يفصل. يقول ابن جني: "فإن كان التأنيث غير حقيقي كنت في إلحاق العلامة وتركها مخيرًا؛ تقول: حسنت دارك، واضطرمت نارك. وإن شئت حَسُنَ واضطرمَ، إلَّا أن إلحاقها أحسن من حذفها. فإن فصلت بين الفعل والفاعل ازداد ترك العلامة حسنًا تقول: حَسُنَ اليوم دارك، واضطرم الليلة نارك [٨٠]". ومثله الأخفش الذي يرى أن التذكير مع الفصل أحسن[٨١].

والعلة في ذلك — أي جواز التأنيث والتذكير- ضعف المؤنث المجازي؛ فتأنيثه تأنيث لفظ لا حقيقة[٨٢]؛ لذا ضعف الاهتمام به، فَرُدّ إلى الأصل وهو المذكر. يقول ابن يعيش: "لأن التأنيث لما لم يكن حقيقيًّا ضعف، ولم يعين بالدلالة عليه، مع أن المذكّر هو الأصل، فجاز الرجوع إليه [٨٣]". وحذا حذوه الأزهري [٨٤].

فالعدول عن المطابقة النحوية بين الفعل وفاعله في الجنس يقع أكثر ما يقع في المؤنّث تأنيثًا مجازيًّا، وأقل ما يقع في المؤنّث تأنيثًا حقيقيًّا (٨٥).

وهكذا فإن المطابقة والعدول جائزان دون فاصل، ومرد الحكم للمتكلم، إلا أن المطابقة أحسن (٨٦). والعدول يحمل على المعنى؛ فباب التأويل فيه واسع، ويحمل على الفصل؛ فإن فصل بينهما فاصل فجائز لجوازه مع الحقيقي الذي تجب مطابقة فعله له. يقول ابن خميس:

أ-سَلِ القَوَاصِفَ هَلْ **طَابَ السَّمَاءُ** أَمْ أَنَّـهَا كَفَـرَاشِ النَّـارِ تَنْحَـدِرُ (٨٧)

عدل ابن خميس في هذا البيت عن المطابقة النحوية في الجنس بين الفعل وفاعله؛ حيث ذكّر الفعل (طاب) مع فاعله (السماء) المؤنث تأنيثًا مجازيًّا. وقد سوّغ لابن خميس هذا العدول أمور عدة -كما يبدو لي تكمل بعضها- وهي:

١-أن الفاعل (السماء) مؤنّثٌ مجازيٌّ "لا علامة للتأنيث فيه (٨٨)". فـ "العرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء (٨٩)"؛ لذا جوّز معه النحاة المطابقة والمخالفة على حد سواء. كما في ذلك من ردّ فرع إلى أصل.

٢-الحمل على المعنى: وهو من أهم المسوّغات التي حملت ابن خميس على العدول عن المطابقة بينهما في التأنيث؛ فالسماء بمعنى السقف والعلو، فكأنه يقول: هل طاب السقف أو العلو للقواصف. ويعضد هذا الرأي قول ابن منظور في لسان العرب: "وسماء كل شيء أعلاه، مذكَّر. والسماء سقف كل شيء وكل بيت... وقال الزجاج: السماء في اللغة يقال لكل ما ارتفع وعلا قد سما ويسمو. وكل سقف فهو سماء... وإذا ذُكّرت السماء عنوا به السقف. ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ (المزمل: ١٨) ولم يقل منفطرة (٩٠)"، ويقول ابن التستري: "السماء مؤنثة. فمذكرها بمعنى السقف(٩١)".

٣-أنَّ السماء تذكَّر وتؤنَّث. يقول الجوهري: "السماء تذكّر وتؤنث أيضًا (٩٢)". والأكثر في لفظ السماء التأنيث، وهو المشهور والغالب (٩٣).

٤-قيل إنَّ (السماء) اسم جنس جمعي، مفرده سماوة؛ واسم الجنس الجمعي يجوز فيه التذكير والتأنيث (٩٤).

٥-أنه على حذف مضاف: فربما يُحمل كلام ابن خميس على حذف المضاف (السقف)؛ فيكون (هل طاب سقف السماء)، فكأنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وفي حذف المضاف هنا أثر عجيب؛ إذ هو أبلغ في إيصال المعنى. يقول ابن الأثير: "فإنه عجيب الأمر، شبيه بالسحر، وذلك أنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون مبينًا إذا لم تبين [٩٥]".

٦-أنَّ تذكير الفعل جاء حملًا على مجاورة (السماء) المضاف إليه لِـ(السقف) المضاف المحذوف، فاكتسب المضاف إليه من المضاف التذكير؛ لذا ذُكِّر الفعل. يقول أبو حيان: "إذا كان المحذوف المضاف مؤنّثًا، وكان مضافًا إلى مذكّر، أو مذكّرًا، وكان مضافًا إلى مؤنّث- فيجوز اعتبار التذكير والتأنيث، مثال ذلك: فقئ زيدٌ، وفقئت زيدٌ على مراعاة: فقئت عين زيد، وجدعت هندٌ، وجدع هندٌ، على مراعاة: جدع أنف هند [٩٦]"؛ فالحذف إذن حمل ابن خميس على تذكير الفاعل؛ مطابقة لذلك المحذوف المقدّر.

ب-وَالـمُرْجِفُونَ إِذَا مَـا **لَاحَ بَارِقَـةٌ** تَأَوَّلُوهَـا رِضَـابَ الـمُزْنِ مَـورُودَا [٩٧]

ج-لَـمْ **يَبْـقَ** حَولَـكَ لِلتَقَـاعُسِ **نَأَمَـةٌ** بَلْ لَا تَـرَى إِلَّا الـسَّمَاءَ وَسَـائِلَا [٩٨]

عدل ابن خميس عن المطابقة النحوية في الجنس بين الفعل المذكّر (لاح- يبقى) والفاعل (بارقة- نأمةٌ) المؤنث تأنيثًا مجازيًّا؛ وربما سوّغ له ذلك عدة أمور:

١-الفاعل في البيتين (بارقة- نأمة) مؤنث تأنيثًا مجازيًّا. والمؤنث المجازي تجوز معه المطابقة، وكذلك العدول، فللشاعر تذكير الفعل أو تأنيثه هنا.

٢-ردّ الفرع إلى الأصل: الفاعل في البيتين (بارقة- نأمة) مؤنث مجازي؛ لذا جاز ردّ الفرع (التأنيث) إلى الأصل (التذكير)، فذكّر الفعل؛ ردًّا للأصل، وهو الأفضل.

٣-الحمل على المعنى: حيث حمل (بارقة) في البيت الأول على معنى (البرق)؛ لذا ذكّر الفعل (ما لاح برقٌ). فالبرق والبريق بمعنى واحد. وقد يحمل على معنى السحاب إذا ما لاح سحاب بارق، فيكون على تأويل حذف مضاف. وحمل (نأمة) على

معنى (صوت خفيف أو ضعيف)؛ لذا ذكّر الفعل، فكأنه يقول: (لم يبق حولك للتقاعس صوت). فالنأمة الصوت الضعيف.

٤- الحمل على الفصل: حيث حمل الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث تأنيثًا مجازيًّا، ابن خميس على العدول في البيت الثاني، وهذا الفاصل هو (حولك للتقاعس)، فجاء الفاصل عوضًا عن تأنيث الفعل.

ولعل سبب التذكير أيضًا أن الفاصل بين الفعل والفاعل مذكّر (حولك للتقاعس)؛ لذا ذكّر الفعل لمناسبة التذكير، وهو الأكثر في شطر البيت المعدول فيه عن المطابقة. يقول الدكتور محمد أبو الفتوح: "والجوار له شأن وتأثير في اللغة يلحظه كل من يمعن في اللغة ويتأملها، فيكون التذكير حينما يكون نظم الألفاظ متألفًا مع التذكير، وكذلك يكون التأنيث حينما يكون النظم متجانسًا مع التأنيث [٩٩]".

العدول بتذكير الفعل مع فاعله المجموع جمع تكسير لغير العاقل:

أجاز النحاة تذكير الفعل مع فاعله المجموع جمع تكسير. فإن كان الفاعل جمع تكسير لمذكّر أو لمؤنّث فإنه يجوز في فعله التأنيث أو التذكير على السواء [١٠٠]. ويكون التذكير على معنى الجمع ولفظه، والتأنيث على معنى الجماعة؛ لأن الجمع يكسب الاسم تأنيثًا، ولا اعتبار لواحده؛ لأن لفظه زال بالتكسير. يقول ابن يعيش: "قد تقدم القول أنّ الجمع يكسب الاسم تأنيثًا؛ لأنه يصير في معنى الجماعة، وذلك التأنيث ليس بحقيقي؛ لأنه تأنيث للاسم لا تأنيث للمعنى، فهو بمنزلة (الدار) و(النعل) ونحوهما؛ فلذلك إذا أسند إليه فعل جاز في فعله التذكير والتأنيث. فالتأنيث لما ذكرناه من إرادة الجماعة، والتذكير على إرادة الجمع، ولا اعتبار بتأنيث واحده أو تذكيره؛ ألا تراك تقول: (قامت الرجال)، و(قام النساء)، فتؤنث فعل (الرجال) مع أن الواحد منه مذكّر وهو (رجل)، وتذكر فعل (النساء) مع أن الواحد (امرأة) قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾(الحجرات: ١٤)[١٠١]".

وقد عدل ابن خميس في مواضع قليلة فذكّر الفعل مع فاعله المجموع جمع تكسير لغير العاقل؛ على الرغم من أن جمع التكسير يكسب الاسم تأنيثًا؛ إذ يقول:

أ-أَتُبِيْحُـهُ (رُغْـمَ الجَـلَالِ) عِـصَابَةٌ **وَيَقُـومُ** فِيْـهِ لِبَغْيِهَـا **أَوكَـارُ** [١٠٢]

ب-فَـإِنِّي عَلِـيمٌ مُجِيْـدٌ لَـهُ إِذَا **كَـانَ أَوزَانُـهُ** لَـمْ تَخُـنِّي [١٠٣]

عدل ابن خميس عن المطابقة النحوية بين الفعل (يَقُومُ- كَانَ) المذكّر، وفاعله المؤنث تأنيثًا مجازيًّا (أَوكَارُ- أَوزَانُهُ)؛ إذ المفترض أن يقول: (وَتقُومُ أَوكَارُ- إذا كانت أوزانه)؛ إلا أن الذي سوّغ لابن خميس هذا العدول -في رأيي- ما يأتي:

١-(أَوكَارُ- أَوزَان) جمع يعامل معاملة المؤنّث المجازيّ، والمجازيّ ضعيف؛ وتأنيث الجمع تأنيث في المعنى دون اللفظ؛ لذا يجوز في فعله التذكير أو التأنيث [١٠٤].

٢-(أَوكَارُ- أَوزَان) جمع تكسير؛ لذا جاز له المخالفة بين الفعل وفاعله؛ فيذكّر حملًا له على معنى الجمع؛ لأن تأنيث الجمع تأنيث عارض. أو يؤنث حملًا له على معنى الجماعة [١٠٥]. فكأن ابن خميس يقول: ويقوم جمع أوكار، وإذا كان جمع أوزانه فذكّر الفعل؛ حملًا على معنى الجمع.

٣- الحمل على الفصل؛ حيث فصل ابن خميس بين الفعل المذكر (يقوم) وفاعله جمع التكسير المؤنث تأنيثًا مجازيًّا (أوكار) بفاصل هو (فيه لبغيها)، فكأن الفصل جاء عوضًا عن التأنيث. وبذلك يكون خروج ابن خميس حملاً على المعنى والفصل، ولرد الفرع إلى الأصل؛ لأن الفاعل جمع تكسير، فجاز فيه التذكير والتأنيث.

وهكذا اتضح أن ابن خميس عدل عن المطابقة النحوية في الجنس بين الفعل وفاعله في مواضع قليلة جدّاً لا تكاد تذكر مقارنة بمواضع المطابقة التي التزم بها. فقد أنَّث الفعل مع فاعله المذكَّر في مواضع قليلة من ديوانه (على ربى اليمامة). وكان الفاعل في هذه المواضع جمع تكسير مذكّرًا تذكيرًا حقيقيًّا مفصولًا عن فعله بفاصل، أو غير مفصول عنه بفاصل.

كذلك ذكَّر الفعل مع فاعله المؤنث في مواضع قليلة كان الفاعل فيها مفردًا مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًّا مفصولاً عن فعله بفاصل، ومفردًا مؤنثًا تأنيثًا مجازيًّا مفصولًا عن فعله بفاصل أودون فاصل، وجمع تكسير لغير العاقل مؤنثًا تأنيثًا مجازيًّا مفصولًا عن فعله المذكر بفاصل أو دون فاصل.

وقد اتضحت القاعدة النحوية في ديوان (على ربى اليمامة) التي تشير إلى أن العدول عن المطابقة النحوية بين الفعل وفاعله في الجنس يقع أكثر ما يقع في المؤنّث تأنيثًا مجازيًّا، وأقل ما يقع في المؤنّث تأنيثًا حقيقيًّا؛ حيث جاء أكثر عدول ابن خميس في المؤنث تأنيثًا مجازيًّا، وأقله في المؤنث تأنيثًا حقيقيًّا.

وقد حمل ابن خميس على ذلك العدول وسوّغه له؛ إمّا الحمل على المعنى، وإمّا الحمل على الفصل، أو ردّ الفرع إلى الأصل، أو حذف المضاف والحمل على الجوار أو بهم جميعًا. وقد كان أكثر المسوغات حظًّا في هذا الباب في ديوان (على ربى اليمامة) الحمل على المعنى، يليه الحمل على الفصل، ثم الحمل على ردّ الفرع إلى الأصل، ثم الحذف وما فيه من حمل على الجوار.

كما اتضح أن كلًّا من الجمع، ومجازيّة التأنيث أمرٌ مؤثر في علاقة المطابقة النحوية بين الفعل وفاعله مثلما كان له تأثير في علاقة المطابقة بين المبتدأ وخبره. فمسوغات العدول تكاد تتقارب وتتوافق.

المبحث الثالث: العدول عن المطابقة النحوية في الجنس بين الحال وصاحبها

اتفق النحاة قديمًا وحديثًا على وجود تشابه بين كلٍّ من الخبر والنعت والحال، وأنه لا فرق بينها. يقول الجرجاني: "وهل عرفتم الفرق بين الصفة والخبر وبين كل واحد منهما وبين الحال؟ وهل عرفتم أن هذه الثلاثة تتفق في أن كافتها لثبوت المعنى للشيء، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت [١٠٦]".

فقد أشار النحاة قديمًا إلى أن التشابه بينها جعل لهم الأحكام نفسها التي تقع لواحدٍ منها في الجنس والعدد وغيرها. يقول ابن هشام: "ولشبه الحال بالخبر والنعت؛ جاز أن تتعدد لمفرد وغيره ... [١٠٧]"، ويقول ابن الحاجب: "وهذا جارٍ في الصفات والأخبار والأحوال [١٠٨]"؛ مما دفع ذلك النحاة حديثًا إلى فرض الأحكام نفسها التي تجري على واحدٍ منها عليها كلها [١٠٩].

فغالبًا ما يجري على النعت من أحكام واستثناءات يجري على الخبر والحال والضمير، والعكس؛ لذا قد تتوحد مسوّغات العدول عن المطابقة النحوية في العدد والجنس بين المبتدأ وخبره، والنعت ومنعوته، والحال وصاحبها، والضمير ومرجعه، وكذلك ما قد يحدث من عدول في الجنس بين الفاعل وفعله قد يحدث بين كلٍّ من المبتدأ وخبره، والحال وصاحبها، والنعت ومنعوته. وهو الملاحظ في عدول ابن خميس عن المطابقة النحوية بين الحال وصاحبها؛ إذ قد تتشابه مسوغات العدول في باب الحال والنعت مع مسوغات العدول بين المبتدأ وخبره.

ومطابقة الحال لصاحبها في الجنس هي مطابقة واجبة [١١٠]، إلا أن العدول عن هذه المطابقة، سواء أكان بتذكير الحال مع صاحبها المؤنث، أم بتأنيثها مع صاحبها المذكر، أمر حاصل.

وقد جاءت الحال في ديوان (على ربى اليمامة) مطابقة لصاحبها في التذكير والتأنيث كثيرًا، ولم يعدل ابن خميس بينهما في الجنس إلا في موضع؛ حيث أتى بالحال مذكّرة وصاحبها مؤنث. غير أن العدول الملحوظ في هذا الباب هو مجيء الحال مصدرًا. وهذا ما نص النحاة على منعه؛ إذ الأصل أن تكون الحال مشتقة لا جامدة. وما جاء على هذا النحو فإنه يؤول بمشتق مطابق لصاحبه في التذكير والتأنيث والإفراد

وقسيميه. يقول ابن هشام: "أن تكون- أي الحال- مشتقة لا جامدة، وذلك أيضًا غالبٌ، لا لازم. وتقع جامدة مؤولة بالمشتق [١١١]".

أ- الحال مذكّر وصاحبها مؤنّث:

١-فَمَرْحَبًا بِكِ يَا **بَغْدَادُ مُنْطَلَقًا** لِأُمَّةٍ لَمْ تَزَلْ دَهْرًا تُرَجِّيْكِ [١١٢]

جاءت الحال (مُنْطَلَقًا) في هذا البيت مذكّرة، وصاحب الحال (بغداد) مؤنّث، وفي ذلك عدول في الجنس؛ وسُوِّغَ هذا العدول بأمرين:

- **الأول**: أن (بغداد) تذكّر وتؤنّث [١١٣].
- **الثاني**: الحمل على المعنى: حيث ذكَّر ابن خميس الحال (منطلقًا) حملًا على معنى (مكان، أو وطن، أو بلد) [١١٤]. وقد تكون الحال مذكّرة محمولة على معنى مؤنث (بداية)، والتقدير: فمرحبا بك يا بغداد بدايةً لأمةٍ، أو مكانًا وبلدًا ووطنًا منطلقًا لأمةٍ.

ب- الحال مصدر:

الأصل في الحال أن تكون وصفًا مشتقًا، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والتفضيل، كقولنا: جاء زيدٌ ماشيًا. أمَّا مجيئها مصدرًا، كقولنا: (جاء الأمير ركضًا، وطلع زيدٌ بغتةً)، فهو محل خلاف، فجعله جمهور النحاة مقصورًا على السماع [١١٥]، خلافًا للمبرد الذي جعله مقيسًا فيما كان نوعًا من العامل، كقولنا: (جاء زيد سرعة)؛ لأنه يدل على الهيئة بنفسه؛ إذ السرعة نوع من المجيء، بخلاف (جاء زيد ضاحكًا)؛ لأن الضحك ليس نوعًا من المجيء [١١٦].

ولعل القياس في ذلك جائز مطلقًا؛ لكثرته، وروده في أفصح الكلام، وهو القرآن. وهذا ما أقره المجمع اللغوي بالقاهرة [١١٧]. وقد اختلف النحاة في تخريج ذلك؛ فمنهم من قال إنّ هذه المصادر [١١٨]:

١-أحوال منصوبة في تأويل مشتق [١١٩]، والتقدير: أقبل الأمير راكضًا، وطلع زيد باغتًا.

٢-مفاعيل مطلقة منصوبة بفعل محذوف لوجود دليل، ويقدر هذا الفعل من لفظ ذلك المصدر [١٢٠]، والتقدير: يركض ركضًا، ويبغت بغتة. والحال عندهم الفعل المحذوف (يبغت- يركض).

٣-مفاعيل مطلقة منصوبة بالأفعال المذكورة قبلها لتأويلها بفعل من لفظ المصدر [١٢١]، والتقدير: أقبل ركضًا، وطلع بغتة. فركضًا، وبغتةً مصدران منصوبان بالفعل المذكور قبلهما (أقبل- طلع)؛ لأنهما في تأويل (يركض- يبغت).

٤-على تقدير حذف مضاف، وهذا المضاف إما أن يكون مصدرًا، والتقدير: أقبل الأمير مجيء ركض، وطلع زيد طلوع بغتة، أو غير مصدر، والتقدير: ذا ركض، وذا بغتة.

ومجيء الحال مصدرًا هو من باب المبالغة، فكأن صاحب الحال مخلوق من ذلك الحدث؛ لكثرة وقوعه منه. يقول ابن يعيش: "فهذه المصادر كلّها مما وصف بها للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه [١٢٢]". ومن باب التوسع في المعنى؛ فعند التعبير بالمصدر يتسع المعنى، ويكتسب التركيب أكثر من قصد وغرض [١٢٣]. وقد جاءت الحال مصدرًا في بعض المواضع من شعر ابن خميس منها قوله:

أ- **عَهِدْتُكِ** مِنْ حُلَى الإِصْلَاحِ **عُطْلًا** فَهَلْ صَادَفْتِ مُعْجِزَةً قَرِيْبَا [١٢٤]

عدل ابن خميس في هذا البيت عن الأصل، وهو مجيء الحال مشتقة لا جامدة (عُطْلًا)؛ لذا تؤول بمشتق (مُعَطَّلَةً) اسم المفعول، فيكون التقدير: عهدتك يا أبها معطّلةً. فتطابق الحال بعد هذا التقدير صاحبها الكاف في (عهدتكِ) العائدة على مدينة أبها. إلا أن مجيئها مصدرًا مفردًا مذكرًا أبلغ وأقوى في أداء المعنى؛ فكأنه يقول ما حصل لكِ يا أبها معجزة؛ فأنت العطل ذاته في تلك الفترة. يقول ابن جني: "وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللغة وأعلى في الصنعة.... وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر في أول أحواله، ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقة التي لا معنى للمبالغة فيها [١٢٥]".

وقد تؤول بتقدير حذف فعل أو مضاف يكون المحذوف هو الحال: تعطلت عطلًا، أو ذات عطل. يقول أبو حيان: " قبل كل مصدر فعل مقدّر ذلك الفعل هو الحال؛ أي زيدٌ طلع يبغت بغتة، وقتلته أصبره صبرًا، وقيل هي أحوال على حذف مضاف؛ أي ذا فجأة، وذا صبر، وقيل هي مصادر على حذف مضاف؛ أي لقاء فجأة.... (١٢٦)".

وقد تكون (عُطُل) بضمتين (صفة مشبهة)، تدل على الثبوت والدوام؛ إذ أشار اللغويون إلى أن (العُطُل) بضمتين، وصف خاص بالمرأة بمعنى (عاطل) بغير (تاء التأنيث)، وقد يوصف به غيرها. ففي اللغة: (عُطُل) بضمتين، مصدر يؤنَّث ويذكَّر، يستعمل في الخُلُوِّ من الشيء وإن كان أصله في الحلي، يقال امرأةٌ عُطُلٌ بضمتين، و(عَاطِل) بغير هاء، و(مِعْطَال) لا حُلِيّ عليها، والجمع عواطل، وَامْرَأَة عُطُلٌ (فُعُل) من باب المبالغة (١٢٧).

وبذلك لا يكون هنالك عدول، بل شبه ابن خميس (أبها) في تعطلها من الإصلاحات، بالمرأة العُطُل، التي لا قلادة لها ولا حلي عليها؛ فيكون مجيء الحال من الصفة المشبهة للدلالة على ثبات هذه الصفة في أبها، وفي ذلك مبالغة لا تظهر لو استعمل ابن خميس اسم الفاعل (عاطلة) أو اسم المفعول (معطلة).

ب-مِنْهَا بَدَتْ فِي بُيُوتِ اللهِ قَانِتَةً تُصْغِي إِلَى **الذِّكْرِ تَرْتِيْلًا وَتَجْوِيْدًا** (١٢٨)

جاءت الحالان (ترتيلاً- وتجويدًا) في هذا البيت مصدرين، والأصل أن تكون مشتقة؛ لذا وجب تأويلهما بمشتق مطابق لصاحب الحال في الجنس والعدد، فنقول في تقديرها: تصغي إلى الذكر مُرَتَّلًا ومُجَوَّدًا. وقد تؤول على حذف فعل، والتقدير: (رُتِّل ترتيلًا، وجُوِّد تجويدًا).

ج-لَا يَصْدَحُ الطَّيرُ إِلَّا فَوقَ نَاعِمَةٍ يُدَاعِبُ الغُصْنُ **تَنْغِيمًا وَتَلْحِينَا** (١٢٩)

جاءت الحالان (تَنْغِيمًا - تَلْحِينَا) في هذا البيت مصدرين مذكرين، والأصل أن تكونا مشتقتين مؤنثتين؛ لأن صاحب الحال اسم جمع مؤنث (الطير)؛ لذا وجب تأويلهما بمشتق مطابق لصاحب الحال(الطير) في الجنس والعدد، فنقول في تقديرها:

تُدَاعِبُ الغُصْنُ مُنَغِّمةً ومُلَحِّنةً. وقد تؤول على حذف فعل. والتقدير: (تُنَغِّمُ تَنْغِيمًا، وَتُلَحِّنُ تَلْحِينَا).

إلا أن في اختيار ابن خميس للمصادر في البيتين (الثاني والثالث) أثرًا أبلغ وأقوى في الدلالة على المبالغة، فكأن صاحب الحال هو ذلك الحدث [١٣٠]. كما أن في عدوله اتساعًا في المعنى والوصف [١٣١]؛ حيث أصبحت تؤدي ثلاثة معان في آن واحد، وهي الحالية؛ أي مُرَتَّلًا ومُجَوَّدًا، مُنَغِّمًا ومُلَحِّنًا. والمفعول لأجله؛ أي للترتيل والتجويد، وللتنغيم والتلحين، والمفعولية المطلقة؛ أي رُتِّل ترتيلًا، وجوِّد تجويدًا، يُنَغِّمُ تَنْغِيمًا، وَيُلَحِّنُ تَلْحِينَا.

كما أن صاحب الحال في البيت(ج) اسم الجمع. واسم الجمع هو "اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ؛ وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع. والدليل على إفراده جواز تذكير ضميره... وأيضاً تصغيره على لفظه [١٣٢]"؛ لذا جاز فيه الإفراد حملًا على لفظه، أو الجمع حملًا على معناه.

وقد فصل النحاة في حكم ضميره من حيث التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع؛ فمنه ما هو واجب التذكير، ومنه ما هو واجب التأنيث، ومنه ما هو جائز التذكير والتأنيث [١٣٣]. يقول ابن السراج: "كل اسم يقع على الجمع لا واحد له من لفظه إذا كان من غير الآدميين فهو مؤنث... فإن كان شَيءٌ من ذلك من الناس فهو مذكر، ولك أن تحمله على التأنيث... لك أن تذكر إذا أردت الجمع، وتؤنث إذا أردت الجماعة [١٣٤]"، ويقول ابن الأنباري: "و(الطيْرُ) جماعةٌ مؤنثةٌ، وقد تُذكّرُ، والتأنيثُ أكثر [١٣٥]".

فالطير اسم جمع يجوز فيه التأنيث والتذكير، وقد اختار ابن خميس تذكيره وإفراده؛ حملًا له على لفظه المفرد المذكر، والدليل ذكر الفعل المتعلق به (يصدح، يداعب)، وكذلك تذكير حاله (تنغيمًا، وتلحينًا).

وهكذا اتضح أن عدول ابن خميس في المطابقة النحوية في الجنس بين الحال وصاحبها قليل، وقد تجسد في صورة واحدة من العدول، وهي مجيء الحال مذكرة وصاحبها مؤنث. وقد سوّغ له ذلك العدول؛ إما بالحمل على المعنى، أو لكون الحال

من الألفاظ التي تذكر وتؤنث، أو لكونها من الأوصاف الخاصة بالمرأة؛ لذا لا تلحقها علامة التأنيث، أو لكونها مصدرًا. واختيار المصادر له أثره البالغ في المبالغة والتوسع في المعنى.

المبحث الرابع: العدول عن المطابقة النحوية في الجنس بين النعت ومنعوته

النعت تابع للمنعوت في إعرابه وتنكيره وتعريفه وتذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه، إلا أن العدول بينهما في كل ذلك أمرٌ وارد خصوصًا في الجنس. فقد يذكّر النعت مع المنعوت المؤنث، وقد يؤنّث مع المنعوت المذكر شريطة أمن اللبس؛ إذ قد يفتح العدول آفاقًا أوسع للشاعر أو للمتكلم في إضافة معنى جديد لن يتم بالمطابقة.

وقد التزم ابن خميس بالتطابق النحوي المشروط في الجنس بين النعت ومنعوته في ديوانه بشكل واضح؛ إذ لم يعدل عن المطابقة بينهما في التذكير والتأنيث إلّا في مواضع قليلة فذكّر النعت مع المنعوت المؤنث.

- النعت وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث:

تأتي تاء التأنيث المربوطة في اللغة العربية فرقًا بين المذكّر والمؤنّث من الأسماء والصفات، نحو: خالد-خالدة، قاضي -قاضية. إلا أن النحاة قد حددوا بعض الأوزان التي لا تدخل عليها التاء فيستوي فيها المذكر والمؤنث، وهي خمسة: (فَعُول) بمعنى فاعل كـ(صبور)، و(فَعِيل) بمعنى مفعول كـ(قتيل)، و(مِفْعَال) كـ(معطار) و(مفعيل) كـ(منطيق)، و(مِفْعَل) كـ(مِغْشَم)؛ وإنما لم يثبتوا التاء في هذه الأوزان؛ لأنها معدولة عن جهتها، فلما عدلوا في ذلك كله عن جهته حذفوا تاء التأنيث فرقًا بينه وبين ما لم يعدل به عن جهته، كما أرادوا بذلك كثرة الفعل والمبالغة فيه. يقول الحريري: "وقد ذكر النحويون في امتناع الهاء من هذه الصفات عللًا أجودها: أن الصفات الموضوعة للمبالغة نقلت عن بابها لتدل على المعنى الذي تخصصت به، فأسقطت هاء التأنيث في قولهم: امرأة صبور وشكور وقبيله، وفي قولهم: فتاة معطار ونظائره، كما ألحقت بصفة المذكر في قولهم: رجل علامة ونسابة، ليدل ما فعلوه على تحقيق المبالغة، ويؤذن بحدوث معنى زائد في الصفة [١٣٦]".

فهذه الأوزان لم تجر على لفظ فعلها؛ لذا استوى في النعت بها المذكر والمؤنث. يقول الوراق: "فإن هذه النعوت معدولة عن الفعل بمعنى المبالغة، فلما لم تجر على لفظ

الفعل، وعدل عنه، صارت بمنزلة اسم ليس بمشتق من الفعل، جاز أن تقع على المذكر والمؤنث (١٣٧)".

وحكم هذه الأسماء إن نعت بها هو مطابقتها الواجبة لمنعوتها في العلامة الإعرابية والتعيين والعدد فقط، أما في الجنس فتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث دون تاء. يقول ابن عصفور:" فإن كان مشتقًّا-يريد النعت- فلا يخلو أن يكون جاريًا على فعله أو غير جارٍ. ومعنى (الجاري) أن يكون مجيئه مشتقًّا من فعله على قياس مطّرد في بابه، نحو: (فَاعِل) من (فَعَل)، كضَارِب من (ضَرَبَ)، و(فَعِيل) من (فَعُلَ)، كظريف من (ظَرُفَ)، وشبه ذلك. وغير الجاري ما لا يكون مجيئه في بابه مطردًا، نحو (مِفْعَال) من (فَعَل)، كمِضْرَاب من (ضَرَبَ). فإن كان جاريًّا فإنه يتبع النعت في أربعة من عشرة، وهي الرفع والنصب والجر، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، نحو قولهم: (مررت برجلٍ قائمٍ، وبرجلين قائمين، وبامرأةٍ قائمةٍ، وبامرأتين قائمتين، وبنساءٍ قائماتٍ). وإن كان غير جارٍ، نحو:(فَعُول) بمعنى(فَاعِل) كصَبُور بمعنى صَابِر، و(فَعِيل) بمعنى (مَفْعول) كجَرِيح بمعنى مَجْرُوح، أو (مِفْعَال) أو(مِفْعِيل)، نحو: (رجلٌ مِضْرَاب) و(ناقةٌ مِخْطِير)، فإنه إذ ذاك يتبعه في ثلاثة من ثمانية، وهي الرفع والنصب والخفض، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع؛ لأنه يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء، نحو: (مررت برجلٍ صَبُورٍ، وبامرأةٍ صَبُورٍ، وبرجلين صَبورَينِ، وبامرأتينِ صَبُورَينِ، وبرجالٍ صُبُرٍ، وبنساءٍ صُبُرٍ) (١٣٨)". وقد نعت ابن خميس المؤنث بوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث في قوله:

يُـسْقَى بِـهِ كُـلُّ عَمَّـاءٍ وَبَاسِـقَةٍ **وَرَوْضَـةٍ** بَـضَّةِ الأَرْدَانِ **مِعْطَـارِ** (١٣٩)

في هذا البيت جاء المنعوت مؤنثًا (رَوْضَةٍ)، والنعت وصف مذكّر دون تاء (مِعْطَارٍ)، إلا أن (معطار) وصف للمبالغة يستوي فيها المذكر والمؤنث، فيقع صفة للمؤنث بغير تاء، وهو من أبنية المبالغة وكثرة الفعل أيضا؛ لأنه معدول عن جهته. يقول ابن درستويه: "أما مفعال فبناء وضع للمبالغة، غير جار على فعل، وهو لمن كثر منه الفعل وتتابع. والميم والألف فيه زائدتان يدلان على ذلك، فلما كان كذلك شورك بين المذكر والمؤنث فيه بلفظ واحد بغير علامة تأنيث؛ إذ لم يكن له فعل يلحقه علامة

التأنيث، فيجري عليه. والمعطار: التي تكثر من استعمال الطيب والعطر، ولو جرى على الفعل لقيل: متعطر، ومتعطرة، كما يقال في الفعل: تعطر، وتعطرت [١٤٠]".

ويشير ابن الأنباري إلى انعدال (مفعال) أشد من أخواتها؛ لشبهه بالمصدر؛ إذ يقول: "اعلم أن (مِفْعالًا) يكون نعتًا للمؤنث بغير هاء؛ لأنه انعدل عن النعوت انعدالًا أشد من انعدال صَبور وشَكور وما أشبههما من المصروف عن جهته؛ لأنه شُبِّه بالمصادر؛ لزيادة هذه الميم فيه؛ لأنه مبني على غير فِعْل ويجمع على مفاعيل، ولا يجمع المذكر بالواو والنون، ولا المؤنث بالألف والتاء إلا قليلًا. فمن ذلك قولُهم.... امرأةٌ (مِعطارٌ) من العِطْر [١٤١]".

فهي ليست روضة عطرة فحسب، بل روضة معطار: أي كثيرة العطر، وهو الطيب. فاكتسبت بهذا الوزن المبالغة في المعنى. وبهذا لا يكون النعت بـ(معطار) دون تاء عدولًا عن المطابقة بينها وبين منعوتها المؤنث (روضة)؛ لأن (مِفْعَال) من الأوزان التي لا تلحقها علامة تأنيث. فهذه هي الصورة الوحيدة التي تقع للمذكر والمؤنث على حد سواء.

٢-فِي **مَغَـانٍ** مِـنَ الجَمَـالِ **حَـدِيثٍ** وَمَعَـانٍ مِـنَ الجَـلَالِ نَجِيْبَـهْ [١٤٢]

عدل ابن خميس في هذا البيت عن المطابقة النحوية في الجنس والعدد بين المنعوت الجمع المؤنث (مغانٍ)، والنعت المذكّر المفرد (حديث)؛ إذ المفترض أن يطابق بينهما، فيقول: مغانٍ حديثات. وذلك -في رأيي- راجعٌ لخمسة أمور هي:

أ- أن المنعوت (مغاني) جمع تكسير مفرده مذكّر غير عاقل (مغنى)، وهو مما يجوز فيه إفراد وتذكير نعته، أو إفراده وتأنيثه [١٤٣].

ب- أن في نعت الجمع بمفرد إرادة نعت كل فرد من أفراد هذا الجمع بهذا النعت المفرد[١٤٤] فكأن ابن خميس يقول: إنَّ كُلَّ مغنى من المغاني حديث. وقوله حديث مفرد أراد به الجمع. يقول ابن مالك: "ويأتي ضميرُ الغائبين كضمير الغائبة كثيرًا؛ لتأوُّلِهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلًا؛ لتأولهم بواحد يُفْهِم الجمعَ أو لسَدِّ واحد مَسَدَّهم [١٤٥]".

ج- للفصل بين النعت ومنعوته أثره في المخالفة بينهما في الجنس؛ لأن المغاني مؤنثة تأنيثًا مجازيًّا؛ لذا عند الفصل ذُكِّر النعت؛ ردًّا للأصل، وهو التذكير. والنعت حقه "أن يكون متصلًا بمتبوعه [١٤٦]".

د- أن النعت (حديث) جاء مجاورًا للفظ (الجمال) المذكّر، فاكتسب التذكير منه عن طريق المجاورة. يقول ابن مالك: "ثم نبهت على النعت الذي يسميه النحويون نعتًا على الجوار، نحو قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، فخفض (خرب)؛ لأنه نعت (ضب) في اللفظ لمجاورته له، وإنما هو في المعنى للجحر. ولا يفعل مثل هذا إلا إذا أمن اللبس [١٤٧]". وهنا أمن اللبس؛ إذ من الواضح أن النعت للمغاني، وليست للجمال.

هـ- أنَّ (حديث) على وزن (فعيل)، وهو مما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث.

وهكذا اتضح مما سبق التزام ابن خميس بالمطابقة النحوية في الجنس بين النعت ومنعوته، وأن مواضع العدول عن المطابقة في الجنس قليلة. وقد دفع ابن خميس إلى ذلك العدول الحمل على المعنى، أو الحمل على الجوار، أو لكون النعت مصدرًا يذكّر ويؤنّث، أو وصفًا يستوي فيه المذكر والمؤنث. وكانت دلالة المبالغة حاضرة في عدوله؛ فعدوله للمبالغة في أداء المعنى أو لضرورة الشعر.

الخاتمة: وهكذا اتضح من البحث أن العدول عن المطابقة النحوية في الجنس وإن قيل إن من شأنه الذهاب بالعلائق داخل التركيب اللغوي، وبارتكابه تتفكك العرى بين المتطابقين؛ فإن أثره مهم وقوي في توجيه الدلالة وتغيير مسارها، وإثارة العقل لاكتشاف دلالات جديدة. كما يعد علامة بارزة لقدرة المتكلم على التصرف في ألفاظه، وأن خروجه عن المألوف إنما هو دلالة على شجاعته وتمرسه وحذاقته باللغة.

وقد توصلت من بحثي إلى جملة من النتائج منها:

-أنَّ لظاهرة العدول عن المطابقة النحوية في الجنس حضورًا في ديوان (على ربى اليمامة)؛ حيث عدل ابن خميس عن المطابقة النحوية في الجنس (التذكير والتأنيث) بين المبتدأ وخبره، وبين الفعل وفاعله، والحال وصاحبها، والنعت ومنعوته.

-أنَّ مسوغات العدول عن المطابقة النحوية في الجنس (التذكير، والتأنيث)، بين المبتدأ وخبره، والفعل وفاعله، والحال وصاحبها، والنعت ومنعوته، تكاد تكون هي نفسها. فكل ما كان مؤثرًا في علاقة المطابقة بين المبتدأ وخبره كان مؤثرًا في البقية، والعكس.

-أنَّ العدول عن المطابقة النحوية في الجنس بين المبتدأ وخبره في ديوان (على ربى اليمامة) هو عدول قليل لا يكاد يقارن بمواضع التزامه بالمطابقة النحوية بينهما، وله مسوغاته.

-أنَّ العدول عن المطابقة النحوية في الجنس بين الفعل وفاعله في ديوان (على ربى اليمامة) جاء في صورتين: تذكير الفعل مع فاعله المؤنث الحقيقي والمجازي، وتأنيثه مع فاعله المذكر العاقل المجموع جمع تكسير، وله مسوغاته.

- أنَّ القاعدة النحوية تشير إلى أن العدول عن المطابقة النحوية بين الفعل وفاعله في الجنس أكثر ما يقع في المؤنث تأنيثًا مجازيًّا، وأقل ما يقع في المؤنث تأنيثًا حقيقيًّا. وقد اتضحت عند ابن خميس؛ حيث جاء أكثر عدوله في المؤنث تأنيثًا مجازيًّا، وأقله في المؤنث تأنيثًا حقيقيًّا.
- أنَّ المعوّل عليه في تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل الجمع هو مفرده، فإن سلم مفرده من التغيير فالمطابقة واجبة، وهي حاصلة في جمعي المذكر السالم، والمؤنث السالم. وإن لم يسلم مفرد الجمع وزال لفظه بالتكسير فالمطابقة والعدول جائزان على حد سواء.
- أنَّ عدول ابن خميس عن المطابقة النحوية في الجنس بين الحال وصاحبها قليل، وقد جاء في صورة واحدة هي الحال مذكرة وصاحبها مؤنث.
- أنَّ عدول ابن خميس عن المطابقة النحوية في الجنس بين النعت ومنعوته قليل، وقد جاء في صورتين: إما في كون النعت مذكرًا ومنعوته مؤنث، أو مؤنثًا ومنعوته مذكر.

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) اللحيد، مريم، **البنية اللغوية في ديوان على ربى اليمامة– دراسة دلالية تركيبة–** (رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية الآداب/ الرياض، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م).

(٢) عطار، نجلاء عبدالغفور، **العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة** (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية/ مكة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

(٣) الرفايعة، حسين، **العدول عن المطابقة في اللغة العربية** (دار جرير / عمان، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

(٤) العطية، أحمد مطر، **دراسات في النحو واللغة** (مكتبة الملك فهد الوطنية/ الرياض، د. ط، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م).

(٥) الشلاحي، رائد- العنزي، يوسف، **العدول عن المطابقة في الجملة العربية** (دراسة نحوية تحليلية)، (دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد٤١، العدد٢، ٢٠١٤م).

(٦) انظر: الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، تح: حسن الحفظي (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض، ط:١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م)، ج٢، ص٢٦٢، والكوفي، الشريف عمر بن إبراهيم، **كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني**، تح: علاء الدين حموية (دار عمّار/ عمّان، ط:١، ١١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، ص١٠٣، ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ومعه منحة الجليل لمحمد محيي الدين عبدالحميد (المكتبة العصرية/ بيروت، د. ط، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، ج٢، ص٣٦٧، و هنداوي، عبدالحميد، **التحفة البهية بشرح المقدمة الآجرومية لابن آجرم** (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط:٢، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م)، ص٨١، وحسن، عباس، **النحو الوافي** (دار المعارف/ القاهرة، ط١٥، د.ت)،ج١، ص٤٥٧.

(٧) انظر: الرضي، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، ج٢، ص٢٦٢، وأبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تح: رجب عثمان (مكتبة الخانجي/ القاهرة ، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، ج١، ص١١١٣، والبركلي، محمد بن بير علي، **شرح لب الألباب في علم الإعراب**، تح: حمدي الجبالي (دار المأمون/ الأردن، ط:١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١٢م)، ص١٣٦.

(٨) انظر: الكوفي، **كتاب البيان في شرح اللمع**، ص١٠٣.

(٩) سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان، **الكتاب**، تح: عبدالسلام هارون (مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، ج٣ ص٢٤١، وانظر: وابن الأنباري، محمد بن القاسم، **المذكر والمؤنث**، تح: محمد عضيمة، (وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- لجنة إحياء التراث/ مصر، د. ط، ١٤٠١هـ-١٩٨١م)، ج١ ص١١٥.

(١٠) الزجاجي، عبدالرحمن إسحاق، **الجمل في النحو**، تح: علي الحمد (مؤسسة الرسالة/ بيروت، دار الأمل/ إربد، ط: ١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م)، ص٢٩١، وانظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، **التكملة**، تح: حسن فرهود (جامعة الملك سعود/ الرياض، ط:١، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م)، ص٨٦.

(١١) ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تح: محمد النجار (دار الكتب المصرية/ مصر، د. ط، د.ت)، ج٢، ص٤١٥.

(١٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، تح: محمد إسماعيل، وأحمد عامر (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط:١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)، ج١، ص٢٥، وانظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **المذكّر والمؤنّث**، تح: رمضان عبد التواب (دار الكتب/ القاهرة، ط:١، ١٩٦٩م)، ص٤٦.

(١٣) **انظر**: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، تح: عبدالحسين الفتلي(مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م)، ج٣، ص٤٣٥-٤٧٦-٤٧٧.

(١٤) أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ج١، ص١١١٢-١١١٣.

(١٥) ابن خميس، عبدالله بن محمد، **على ربى اليمامة**–ديوانان في سفر واحد- أصداء من قلب الجزيرة (مطابع الفرزدق/ الرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م)، ص٥٦١.

(١٦) ابن خميس، **على ربى اليمامة**، ص٥٦٢.

(١٧) انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٢٠٦.

(١٨) السجستاني، سهل بن محمد، **المذكر والمؤنث**، تح: حاتم الضامن (دار الفكر/ دمشق، دار الفكر المعاصر/ بيروت، ط:١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، ص٧٦-٧٧، وانظر: ابن الأنباري، **المذكر والمؤنث**، ج١، ص١٢٠-١٢١، وابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، **شرح المفصل**

للزمخشري، تح: إميل يعقوب (محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م)، ج٣، ص٢٣٧-٢٣٨.

(١٩) القيسي، أبو الحسن بن عبدالله، **إيضاح شواهد الإيضاح**، تح: محمد الدعجاني (دار الغرب الإسلامي/ بيروت، ط:١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م)، ج١، ص٢٢٢.

(٢٠) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، **معاني القرآن وإعرابه**، تح: عبد الجليل عبده شلبي (عالم الكتب/ بيروت، ط:١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، ج٤، ص٨٥.

(٢١) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، **معاني القرآن للنحاس**، تح: محمد الصابوني (جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ط:١ ص١٤٠٩هـ)، ج٥، ص٦٨.(ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿**هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي**﴾(**الكهف:٩٨**)، فالخبر في هذه الآية مصدر مؤنّث (رحمة)، ومبتدؤه اسم إشارة مذكّر (هذا)، وقد أوّله بعض النحاة كسيبويه، وابن السراج على تقدير: هذا شيء رحمة على تقدير حذف موصوف، وأوّله الزمخشري على معنى هذا السدّ، أو حمله على معنى الإقدار والتمكين. انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٥٦٢، ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج٢، ص٤٢٨، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تح: خليل شيحا (دار المعرفة/ بيروت، ط:١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)، ج١٦، ص٦٣٠، الرفايعة، حسين، **العدول عن المطابقة في اللغة العربية** (دار جرير / عمان، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م)، ص١٣٤.

(٢٢) **شرح الرضي**، ج١، ص٢٩٠.

(٢٣) **الخصائص**، ج٣، ص٢٥٩، وانظر: ج٣، ص١٨٩، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٢، ص٢٣٧.

(٢٤) الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تح: مجموعة من المحققين (دار الهداية/ مصر، د.ط، د.ت)، (رسل)ج٢٩، ص٧٢-٧٣-٧٤، وانظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، أحمد عطار (دار العلم للملايين/ بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، ج٤، ص١٧٠٩، وابن منظور، أبو الفضل

جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب** (دار صادر/ بيروت، ط:٣، ١٤١٤هـ)، (رسل)ج١١، ص٢٨٣.

(٢٥) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تح: حسن هنداوي (كنوز إشبيليا/ الرياض، ط:١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م)، ج٢، ص٨٦.

(٢٦) **على ربى اليمامة**، ص٦٠٦.

(٢٧) انظر: **ارتشاف الضرب**، ج١، ص١١١٢-١١١٣.

(٢٨) انظر: الجوهري، **الصحاح**، (سجا) ج٦، ص٢٣٧٢، والرازي، أبو عبدالله محمد بن بكر، **مختار الصحاح**، تح: يوسف الشيخ محمد (المكتبة المصرية/ بيروت_ صيدا، ط:٥، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)، (س ج ا) ج١، ص١٤٣، وابن منظور، **لسان العرب**، ج١٤، ص٣٧٢.

(٢٩) مختار، أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة** (عالم الكتب/ القاهرة، ط:١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م)، (س ج و) ج٢، ص١٠٣٨.

(٣٠) يقول ابن خميس في أبيات سابقة:

وهل النبيط سواكم يا أمة *** لعب الهرا بلسانها فتحيرا

ويقول في البيتين السابقين لموضع الشاهد:

لا لا تظن كذا فنحن معاشر*** عشنا على التقليد دهرا مدهرا

عشنا عليه نروضه منذ الهجا*** حتى استقام وما استقام محبرا

(٣١) **على ربى اليمامة**، ص٤٥٣.

(٣٢) **انظر: الخصائص**، ج٢، ص٤١٥، والسجستاني، **المذكر والمؤنث**، ص٢٢٤-٢٢٥، وابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص٤٨-٤٩.

(٣٣) الرفايعة، **العدول عن المطابقة في العربية**، ص٨٣.

(٣٤) ابن الصائغ، محمد بن حسن، **اللمحة في شرح الملحة**، تح: إبراهيم الصاعدي (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة، ط:١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٠م)، ج٢، ص٧٧٣-٧٧٦، و**العدول عن المطابقة في العربية**، ص١٣٣.

(٣٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الألفاظ المهموزة**، تح: مازن المبارك (دار الفكر/ دمشق، ط:١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م)، ص٥٠.

(٣٦) **على ربى اليمامة**، ص٤٢٠.

(٣٧) يعقوب، إميل بديع، **المعجم المفصل في المذكر والمؤنث** (الخزانة اللغوية، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط:١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م)، ص٢٤٠.

(٣٨) خليفة، محمد رشاد، **الرسالة الرشادية فيما يجوز تذكيره وتأنيثه معًا في العربيّة** (المؤلف- مكتبة مصطفى البابى الحلبى وأولاده/ مصر، ط:١، ١٣٧٢هـ- ١٩٥٢م)، ص٣٤.

(٣٩) أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج٤، ص٢٤، البيت للطفيل الغنوي، انظر: (الغنوي، طفيل بن عوف، **ديوان الطفيل الغنوي**، شرح الأصمعي، تح: حسّان أوغلي (دار صادر/ بيروت، ط:١، ١٩٩٧م)، ص٧٥، وهو من شواهد: **الكتاب**، ج٢، ص٤٦، والفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن للفراء**، تح: أحمد النجاتي، محمد النجار، عبدالفتاح الشلبي (دار المصرية/ مصر، ط:١، ٢٠١٠م)، ج١، ص١٢٧، والأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تح: جودة مبروك، م: رمضان عبدالتواب (مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط:١، د.ت)، ص٦٢١، **وارتشاف الضرب**، ج١، ص١١١٣.

(٤٠) الجرجاني، عبدالقاهر عبدالرحمن، **المقتصد في شرح التكملة**، تح: أحمد الدويش (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض، ط:١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م)، ج١، ص٨٠٦.

(٤١) **على ربى اليمامة**، ص٤٢٠.

(٤٢) **على ربى اليمامة** ، ص٥٧٩.

(٤٣) انظر: الزبيدي، **تاج العروس**،ج١٤، ص١٦٤.

(٤٤) **على ربى اليمامة**، ص٤٣.

(٤٥) السابق، ص٥٠.

(٤٦) انظر: ص ٢من البحث.

(٤٧) **الزجاجي، الجمل في النحو**، ص٢٩١، وانظر: الفارسي، **التكملة**، ص٨٦.

(٤٨) أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحوي**، (دار الثقافة، دار القلم/ بيروت، د. ط، ١٣٩٢،١٣٩٣هـ-١٩٧٣م)، ص٣٥٩-٣٦٠.

(٤٩) المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تح: عبد الرحمن سليمان (دار الفكر العربي/ القاهرة، ط:١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م)، ج١، ص٢١٤، وانظر: والحلبي ناظر الجيش، محمد بن يوسف، **شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)**، تح: علي محمد فاخر وآخرون (دار السلام/ القاهرة، ط:١،١٤٢٨هـ)، ج٢، ص١١٠-١١٢-١١٣، والشنقيطي، محمد بن آب القلاوي، والحازمي، أحمد بن عمر، **فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية** (مكتبة الأسدي/ مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م)، ج١، ص٣١٤.

(٥٠) **الكتاب**، ج٢، ص٣٩.

(٥١) انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، **الأنموذج في النحو**، تح: سامي المنصور (د.م.ن، ط:١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)، ص٢٣، والسهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، **نتائج الفكر في النحو**، تح: عادل الموجود- علي معوّض (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط:١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م)، ص١٣١، **وشرح المفصل**، ج٣ ٣٧٦، والمالقي، أحمد عبد النور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تح: أحمد الخراط (مجمع اللغة العربية/ دمشق، د. ط، د. ت)، ص١٦٧.

(٥٢) ابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، ج١، ص٣١٣.

(٥٣) **على ربى اليمامة**، ص٥٠. (وفي تأنيث الفعل مع الفاعل المذكر، فضلًا عن حمله على معنى الجماعة إشارة لدلالة الكثرة.

(٥٤) انظر: الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سلمان، **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه**، تح: رشيد بلحبيب (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/ المغرب، د.ط، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)، ج٢، ص٥٥، و**شرح المفصل**، ج٣، ص٣٦٨.

(٥٥) **على ربى اليمامة**، ص٨٨. (عدل ابن خميس عن المطابقة النحوية بين الحال(هاتفة) وصاحبها(جنود) في الجنس والعدد؛ حملًا لصاحب الحال على معنى الجماعة، وإشارة إلى الكثرة في العدد، فهم جماعة جنود كثيرة).

(٥٦) السابق، ص٢٥٧.

(٥٧) **على ربى اليمامة**، ص٤٤.

(٥٨) انظر: ص(١٣) من البحث، وانظر: ابن التستري، الكاتب، **المذكر والمؤنث**، تح: أحمد هريدي (مكتبة الخانجي/ القاهرة، دار الرفاعي/ الرياض، ط:١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م)، ص٥٣، وانظر: المكودي، عبدالرحمن بن علي، **شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو للإمام جمال الدين محمد عبدالله بن مالك الطائي**، تح: إبراهيم شمس الدين (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط:١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م)، ص٨٦، وابن جني، أبو الفتح عثمان، **اللمع في العربيّة**، تح: سميح أبو مغلي (دار مجدلاوي/ عَّمان، د. ط، ١٩٨٨م)، ص٣٤، والسليلي، محمد بن عيسى، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تح: الشريف البركاتي (مكتبة الفيصلية/ مكة المكرمة، ط:١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، ص٤١٤.

(٥٩) انظر: ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تح: محمد عبدالحميد (المكتبة العصرية/ بيروت، د.ط ، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م)، ص١٩٩-٢٠٠.

(٦٠) **الخصائص**، ج٢، ص٤١٥، و**سر صناعة الإعراب**، ج١، ص٢٥.

(٦١) **شرح ابن عقيل**، ج١، ص٤٣٥، وانظر: المكودي، **شرح المكودي على الألفية**، ص٨٦.

(٦٢) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تح: محمد عضيمة (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي/ القاهرة، ط:٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م)، ج٣، ص٣٤٩.

(٦٣) انظر: **المذكر والمؤنث لابن الأنباري**، ج٢، ص٢١٠، والصيمري، عبدالله بن علي، **التبصرة والتذكرة**، تح: فتحي أحمد (جامعة أم القرى/ مكة، دار الفكر/ دمشق، ط:١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، ج٢، ص٦٢٢، والأزهري، خالد عبدالله، **شرح التصريح على**

التوضيح، تح: محمد باسل (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط:١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م)، ج١، ص٤٠٦-٤١٢.

(٦٤) **شرح المفصل لابن يعيش**، ج٣، ص٣٥٨.

(٦٥) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك**، ج٢، ص٥٩٠، وانظر: الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ج١، ص٤٠٨.

(٦٦) ابن جني، أبو الفتح عثمان، **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري**، تح: أحمد القيسي، خديجة الحديثي، أحمد مطلوب (مطبعة العاني/ بغداد، ط:١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م)، ص٩٩.

(٦٧) **الكتاب**، ج٢، ص٣٨.

(٦٨) السابق.

(٦٩) السهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، ص١٣٠-١٣٢.

(٧٠) **شرح التصريح على التوضيح**، ج١، ص٤٠٩.

(٧١) ابن الأنباري، **المذكر والمؤنث**، ج٢، ص٢١٠، وانظر: الصيمري، **التبصرة والتذكرة**، ج٢، ص٦٢٢، **وشرح التصريح**، ج١، ص٤٠٦-٤١٢.

(٧٢) المبرد، **المقتضب**، ج٢، ص١٤٦.

(٧٣) **شرح المفصل**، ج٣، ص٣٥٨.

(٧٤) الأخفش، أبو الحسن الأخفش الأوسط، **معاني القرآن**، تح: هدى قراعة (مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط:١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م)، ج١، ص٩٥.

(٧٥) انظر: ابن عصفور، علي مؤمن الإشبيلي، **المقرّب ومعه مُثُل المقرّب**، تح: عادل عبدالموجود (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط:١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م)، ص٥٥٦، **وشرح التصريح على التوضيح**، ج١، ص٤٠٩.

(٧٦) انظر: **المقتضب**، ج٢، ص١٤٥-١٤٦، ج٣، ص٣٤٩، **المذكر والمؤنث لابن الأنباري**، ج٢، ص٢١١، **وشرح التصريح على التوضيح**، ج١، ص٤٠٩، وأبو الفتوح، محمد حسين، **الألفاظ المذكّرة والمؤنّثة في القرآن الكريم بين المشاكلة للفظ والنظر إلى**

المعنى– دراسة لغوية تحليلية (مركز البحوث، كلية الآداب، جامعة الملك سعود/ الرياض، دراسة علمية محكمة، ط:١، ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م)، ص٥٩.

(٧٧) **على ربى اليمامة**، ص٧٢.

(٧٨) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط في التفسير**، تح: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، وآخرون (دار الكتب العلمية/بيروت، ط:١، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م)، ج٨، ص٥٣٨.

(٧٩) انظر: **المذكر والمؤنث لابن الأنباري**، ج٢، ص٢٧٨.

(٨٠) **اللمع**، ص٣٤.

(٨١) **معانى القرآن للأخفش**، ج١، ص٩٥.

(٨٢) انظر: **المقتضب**، ج٢، ص١٤٤.

(٨٣) **شرح المفصل**، ج٣، ص٣٦٠، وانظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج١، ص٣٥٨.

(٨٤) انظر: **شرح التصريح على التوضيح**، ج١، ص٤١٠.

(٨٥) انظر: قادري، كمال، **خصائص تطابق النوع بين الفعل والفاعل في اللغة العربية: دراسة في مقتضيات النظام النحوي ومطالب الاستعمال اللغوي** (مجلة العلوم الإنسانية/ جامعة محمد خيضر / الجزائر، العدد٣، أكتوبر٢٠٠٢م)، ص١١.

(٨٦) الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**، تح: طه سعد (المكتبة التوفيقية/ القاهرة ، د. ط، د. ت)، ج٢، ص٧٤. (يقول الدماميني: أكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته فينبغي أن إثبات العلامة أحسن).

(٨٧) **على ربى اليمامة**، ص٨٨.

(٨٨) **المذكر والمؤنث لابن الأنباري**، ج١، ص٤٩٨.

(٨٩) **المذكر والمؤنث لابن الأنباري**، ج١، ص٣٦٢.

(٩٠) **لسان العرب**، (سما) ج١٤، ص٣٩٧–٣٩٨. (وقيل إنَّ تذكير (منفطر) على النسب؛ أي ذات انفطار: انظر: **معاني القرآن وإعرابه للزجاج**، ج٥، ص٢٤٣، والزمخشري، **تفسير الكشاف**، ج١٩، ص١١٤٢، والقيسي، **إيضاح شواهد الإيضاح**، ص٥٦٨، وابن عطية،

عبدالحق بن غالب الأندلسي، **تفسير ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تح: عبدالسلام محمد (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط:١، ١٤٢٢هـ)، ج٥، ص٣٨٩.

(٩١) ابن التستري، **المذكر والمؤنث**، ص٥٥-٥٦

(٩٢) **الصحاح**، (سما) ج٦، ص٢٣٨١، وانظر: **المذكر والمؤنث للسجستاني**، ص١٨١، **والمذكر والمؤنث لابن الأنباري**، ج١، ص٤٨٩، **والمذكر والمؤنث للتستري**، ص٨٣.

(٩٣) انظر: **إيضاح شواهد الإيضاح**، ج٢، ص٥٦٨، وأبو الفتوح، **الألفاظ المذكرة والمؤنثة**، ص٩٥.

(٩٤) انظر: **النحو الوافي**، ج١، ص٢٢(الحاشية).

(٩٥) ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تح: أحمد الحوفي- بدوي طبانه (دار نهضة مصر / الفجالة، القاهرة، ط:٢، ١٣٥٨هـ- ١٩٣٩م)، ج٢، ص٢٦٨.

(٩٦) **التذييل والتكميل**، ج١٢، ص١٣٤، وانظر: ج١٢، ص١٢٩-١٣٠، وانظر: **شرح الرضي**، ج١، ص٨٨٨-٨٨٩، وابن عصفور، **المقرب**، ص٢٨٩، و**العدول عن المطابقة في العربية**، ص٨٣.

(٩٧) **على ربى اليمامة**، ص٢٣٣.

(٩٨) السابق، ص٢٩٢.

(٩٩) **الألفاظ المذكرة والمؤنثة**، ص٢٢.

(١٠٠) انظر: ص ١٣من البحث.

(١٠١) **شرح المفصل**، ج٣، ص٣٧٦، وانظر: **الكتاب**، ج٢، ص٣٩، وابن سيده، علي بن إسماعيل، **المخصص لابن سيده**، تح: خليل جفال (دار إحياء التراث العربي/ بيروت، ط:١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م)، ج٥، ص٥٦. والخضري، محمد، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تح: محمد البقاعي (دار الفكر/بيروت، ط:١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٧م)، ج١، ص٣٢٨، والفوزان، عبدالله صالح، **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك** (دار المسلم/الرياض، ط:١، ١٩٩٩م)، ج١، ص٣٢٧-٢٣٨، بركات، إبراهيم، **التأنيث في اللغة**

العربية (دار الوفاء/ القاهرة، ط:١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، ص٢٩٥، وانظر: ص ١٣من البحث.

(١٠٢) **على ربى اليمامة**، ص٢٥٦.

(١٠٣) **على ربى اليمامة** ، ص٥٩٩.

(١٠٤) انظر: ابن فارس، **المذكّر والمؤنّث**، ص٥٤.

(١٠٥) انظر: **التبصرة والتذكرة**، ص٦٢٣-٦٢٤، و**توضيح المقاصد والمسالك**، ج٢، ص٥٩٢.

(١٠٦) الجرجاني، عبدالقاهر عبدالرحمن، **دلائل الإعجاز**، تح: محمود شاكر (مكتبة الخانجي/ مصر، ومكتبة المدني/ جدة، ط: ٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، ص٣١.

(١٠٧) **أوضح المسالك**، ج٢، ص٢٩٣، وانظر: **حاشية يس**، ج١، ص٣٨٥، ج٢، ص١١٠.

(١٠٨) ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب، **كتاب أمالي ابن الحاجب**، تح: فخر صالح قدارة (دار عمّار/ عمّان، دار الجيل/ بيروت، د.ط، د.ت)، ص١١٧.

(١٠٩) انظر: ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تح: محمد عبدالحميد (المكتبة العصرية/ صيدا، بيروت، د.ط، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م)، ، ج٢، ص٢٩٣(الحاشية)، وعباس، **النحو الوافي**، ج١، ص ٢٦٢-٢٦٣، وج٣، ص٤٤٨ (الهامش)، و**العدول عن المطابقة في العربية**، ص١٠١، عطار، نجلاء عبدالغفور، **العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة** (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية/ مكة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م)، ص١٨-٢١-٨٧-١٣٠-١٦٠.

(١١٠) انظر: العليمي، يس بن زين، **حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح** (المطبعة الأزهرية/ مصر، ط: ٢، ١٣٣٥هـ)، ج١، ص٣٦٩.

(١١١) ابن هشام، **أوضح ابن المسالك**،ج٢، ص٢٦١.

(١١٢) **على ربى اليمامة**، ص٣٤٠.

(١١٣) انظر: **المذكّر والمؤنّث لابن الأنباري**، ج٢، ص٤٠، والحموي، ياقوت عبدالله الرومي، **معجم البلدان** (دار صادر/ بيروت، ط:٢، ١٩٩٥م)، ج١، ص٤٥٦، عكاشة، محمود،

المذكّر والمؤنّث بين اللفظ والمعنى (الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي/ القاهرة، ط:١، ٢٠٠٩م)، ص٢٥.

(١١٤) **المذكّر والمؤنّث لابن فارس**، ص٦٢.

(١١٥) انظر: ابن مالك، جمال الدين بن محمد، **شرح الكافية الشافية**، تح: عبدالمنعم هريدي (دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي/ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م)، ج٢، ص٧٣٥، و**توضيح المقاصد والمسالك**، ج٢، ص٦٩٧، والأُشْمُوني، علي بن محمد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تح: محمد عبدالحميد (دار الكتاب العربي/ بيروت، ط: ١، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م)، ج٢، ص٢٤٥، **وشرح التصريح**، ص٥٨٠-٥٨٣، والجوجري، محمد عبدالمنعم، **وشرح شذور الذهب**، تح: نواف الحارثي (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة، ط:١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٤م)،ج٢، ص٤٦٢.

(١١٦) **المقتضب**، ج٣ ص٢٣٤.

(١١٧) صدر القرار في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس في الدورة نفسها، وهذا نص القرار: "وترى اللجنة جواز وقوع المصدر حالًا، وجواز القياس على ما سمع منه مطلقًا؛ اتباعًا لمن رأى ذلك من العلماء القدامى". انظر: **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا**، ص١٠٩، وانظر: العصيمي، خالد سعود، **القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة-** جمعًا ودراسة وتقويمًا- إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥هـ-١٩٩٥م (دار التدميرية/ الرياض، ودار ابن حزم/ بيروت، ط:١، ١٤٢٤هـ)، ص١٦٢، والسامرائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، (دار الفكر/ الأردن، ط:١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م)، ج٢، ص٢٨٨.

(١١٨) انظر: **اللمحة**،ج١، ص٣٥٦، و**توضيح المقاصد والمسالك**، ج٢، ص٦٩٧، والأُشْمُوني، **شرح الأشموني**، ج٢، ص٢٤٥، **وشرح التصريح**، ص٥٨٠-٥٨٣، والسيوطي، عبدالرحمن جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: عبد العال مكرم (دار البحوث العلمية/ الكويت، د. ط،١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م)، ج٤، ص١٤-١٥.

(١١٩) ينسب هذا الرأي لسيبويه وجمهور النحاة، انظر: **الكتاب**، ج١، ص٣٧٠-٣٧١، **وارتشاف الضرب**،ج٣، ص١٥٧١، **وشرح ابن عقيل**، ج١، ص٥٧٤.

(١٢٠) هذا الرأي منسوب للأخفش، انظر: ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام بن مالك، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تح: محمد باسل (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط:١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م)،ص٢٣١، و**ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٥٧١، **وشرح ابن عقيل**، ج١، ص٥٧٤.

(١٢١) وهذا الرأي منسوب للكوفيين، انظر: **اللمحة**، ج١، ص٣٥٦، **وشرح الأشموني**، ج٢، ص٢٤٥، **وشرح التصريح**، ص٥٨٠-٥٨٣، و**التذييل والتكميل**، ج٩، ص٤٣-٤٥.

(١٢٢) **شرح المفصل**، ج٢، ص٢٣٧، وانظر: **الخصائص**، ج٣، ص٢٥٩،ج٣، ص١٨٩، وانظر: ص١٠ من البحث.

(١٢٣) السامرائي، **معاني النحو**، ج٢، ص٢٨٩.

(١٢٤) **على ربى اليمامة**، ص٣٠٧. (يقول في البيت السابق: أَ (أَبْهَا) خَبِّرِي عَمَّا أَرَاهُ*** بِنَاءً أَوْ رُوَاءً أَوْ دُرُوبَا).

(١٢٥) **الخصائص**، ج٢، ص٢٠٧.

(١٢٦) **ارتشاف الضرب**، ج١، ص١٥٧١.

(١٢٧) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، ت: مهدي مخزومي، ابراهيم سامرائي (دار ومكتبة الهلال/ مصر، د. ط، د. ت)، (عطل)ج٢، ص٩، **والصحاح**، (عطل)ج٥، ص١٧٦٧، ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، **مجمل اللغة**، تح: زهير سلطان (مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط: ٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، (عطل) ج١، ص٦٧٤، وابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني، **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبدالسلام هارون (دار الفكر/ دمشق، د. ط، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م)، (عطل)ج٤،ص٣٥١-٣٥٢، **ولسان العرب**، (عطل)ج١١ص٤٥٣-٤٥٥، وغيرها. (وقد يوصف به غيرها، كالقوس والإبل، وكذلك الرجل، يقال :قوس عُطُل، بضمّتين: بلا وتر، والجمع أعطال، ويُقال: عَطِلَ الرجُل من المال والأدب: أي خَلا منهما فهو (عُطْلٌ، وعُطُل) بضمة وبضمتين، مثل: عُسْر وعُسُر، ورجُل عُطُل: لا سلاح له، وجمعه أَعْطال، وهو يقع على الواحد والجمع).

(١٢٨) **على ربى اليمامة**، ص٥٤٧.

(١٢٩) **على ربى اليمامة**، ص١٩٤.

(١٣٠) انظر: **الخصائص**، ج٢، ص٢٠٤.

(١٣١) انظر: **معاني النحو**، ج٢، ص٢٩٠.

(١٣٢) الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، تح: محمد الحسن، محمد الزفزاف، محمد عبدالحميد (دار الكتب العلمية/ بيروت، د.ط، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م)، ج٢، ص٢٠٢، وانظر: **المقتضب**، ج٢، ص٢٩١.

(١٣٣) انظر: **المقتضب**، ج٢، ص٢٩١، و**شرح الرضي**، ج٢، ص٦٣٠-٦٣١، و**شرح التصريح على التوضيح**، ج٢، ص٤٥١، والفيومي، أحمد بن محمد، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، (المكتبة العلمية/بيروت، د.ط، د.ت)، والصبان، **حاشية الصبان**، ج١، ص٦٣-٣٨، ج١، ص٢.

(١٣٤) **الأصول في النحو**، ج٢، ص٤١٢، وانظر: **النحو الوافي**، ج١، ص٢٦٥.

(١٣٥) انظر: **المذكر والمؤنث لابن الأنباري**، ج٢، ص١٣٠.

(١٣٦) الحريري، القاسم بن علي، **درة الغواص في أوهام الخواص**، تح: عرفات مطرجي (مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت، ط:١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، ص١٣٢-١٣٣، وانظر: **الكتاب**، ج٣، ص٦٤٠، و**شرح المفصل**، ج٣، ص٣٧٤-٣٧٥، وابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٦١٥-٦١٦، و**توضيح المقاصد والمسالك**، ج٣، ص١٣٥٤.

(١٣٧) ابن الوراق، محمد بن عبدالله، **علل النحو**، تح: محمود الدرويش (مكتبة الرشد/ الرياض، ط:١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م)، ج١، ص٥٦٦.

(١٣٨) ابن عصفور، علي مؤمن الإشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، تح: فواز الشعار، إميل يعقوب (محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط:١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، ج١ ص١٤٤-١٤٥.

(١٣٩) **على ربى اليمامة**، ص٢٩٦، نعت ابن خميس (روضة) النكرة بـ (بضَّة الأردان) مع أنه مضاف إلى معرفة، فلو لم يكن نكرة لما جاز ذلك؛ لأنَّ إضافته لفظية (غير محضة) لم تفد المضاف شيئًا غير تخفيف التنوين؛ لأنها على نية الانفصال، فدل ذلك على أنه نكرة.

(١٤٠) ابن درستويه، عبدالله بن جعفر، **تصحيح الفصيح وشرحه**، تح: محمد بدوي المختون (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة، د.ط، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، ص٤١٩. وقيل (معطار) على وزن (مفعال) على النسب، روضة معطار؛ أي: ذات عطر، انظر: **توضيح المقاصد والمسالك**، ج٣، ص١٤٦٨.

(١٤١) **المذكر والمؤنث لابن الأنباري**، ص٩٦-٩٧.

(١٤٢) **على ربى اليمامة**، ص٢٢٥.

(١٤٣) انظر: عطار، **العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة**، ص٣٢٨-٣٢٩.

(١٤٤) **ارتشاف الضرب**، ج٢ ص١١١٤.

(١٤٥) ابن مالك، جمال الدين بن محمد، **شرح تسهيل الفوائد**، تح: عبدالرحمن السيد، ومحمد المختون (دار هجر/ مصر، ط:١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ج١، ص١٢٧.

(١٤٦) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج٢، ص١١٤٨.

(١٤٧) **شرح الكافية الشافية**، ج٣، ص١١٦٦-١١٦٧ (عدل ابن خميس في هذا البيت بين المنعوت الجمع (معاني)، ونعته (نجيبة) في العدد؛ وذلك لأن المنعوت جمع تكسير مفرده مذكر عاقل (معنى)، فيجوز في نعته أن يكون مفردًا مؤنثًا. وهذا العدول يحمل دلالة الكثرة؛ فهي معانٍ كثيرة جدًّا).

References:

allahaydu, marim, albinyat allughawiat fi diwan ealaa rubaa alyamamati- dirasat dalaliat tarkibati- (risalat majistir, jamieat almalik saeud, kuliyat aladab/ alrayad, ١٤٣٨h - ٢٠١٧m).

eatar, najla' eabdalghufur, aleudul ean almutabaqat bayn 'ajza' aljumla (risalat majistir, jamieat 'um alquraa, kuliyat allughat alearabiati/ makat, ١٤١٥h-١٩٩٤ma).

alrifayeat, husayn, aleudul ean almutabaqat fi allughat alearabia (dar jrir / eaman, ta١, ١٤٣٢h-٢٠١١mi).

aleatiatu, 'ahmad mutara, dirasat fi alnahw wallugha (maktabat almalik fahd alwataniati/ alrayad, da. ta, ١٤٣٧hi- ٢٠١٦mi).

alshalahy, rayid- aleinzi, yusif, aleudul ean almutabaqat fi aljumlat alearabia (dirasat nahwiat tahliliatun), (dirasati, aleulum al'iinsaniat walaijtimaeiati, mujalad٤١, aleudadu٢, ٢٠١٤mu).

anzuri: alradi, muhamad bin alhasan al'ustirabadhi, sharah alradii ealaa kafiat abn alhajibi, taha: hasan alhafzi (jamieat al'iimam muhamad bn sueud al'iislamiati/ alrayad, ta:١, ١٤١٧h- ١٩٩٦mi), ja٢, sa٢٦٢, walkufi, alsharif eumar bin 'iibrahim, kitab albayan fi sharh allamae liaibn jini, tah: eala' aldiyn hamawia (dar emmar/ emman, ta:١, ١١٤٢٣h-٢٠٠٢ma), sa١٠٣, aibn eaqil, baha' aldiyn eabdallah bin eabdalrahman, sharh aibn eaqil ealaa 'alfiat aibn malk, wamaeah minhat aljalil limuhamad muhyi aldiyn eabdalhamid (almaktabat aleasriatu/ bayrut, da. ta, ١٤٢٤h-٢٠٠٣m), ja٢, sa٣٦٧, w hindawi, eabdalhamid, altuhfat albahiat bisharh almuqadimat alajrumiat liaibn ajrim (dar alkutub aleilmiati/ bayrut, ta:٢, ١٤٢٥hi- ٢٠٠٤m), sa٨١, wahasanu, eabaas, alnahw alwafi (dar almaearifi/ alqahirati, ta١٥, da.t),ju١, sa٤٥٧.

anzuri: alkufi, kitab albayan fi sharh allamei, sa١٠٣.

sibwyh, 'abu bashar eumar bin euthman, alkitabi, tahi: eabdalsalam harun (maktabat alkhanji/ alqahirati, ta٣, ١٤٠٨h-١٩٨٨m), ji٣ sa٢٤١, wanzur: waibn al'anbari, muhamad bin alqasma, almudhakir walmuanathi, taha: muhamad eudaymat, (wizarat al'awqafi- almajlis al'aelaa lilshuwuwn al'iislamiati-lajnat 'iihya' altarathu/ masra, da. ta, ١٤٠١h-١٩٨١m), ji١ sa١١٥.
alzajaji, eabdalrahman 'iishaq, aljamal fi alnahuw, tah: eali alhamd (muasasat alrisalati/ bayrut, dar al'amla/ 'iirbd, ta: ١, ١٤٠٤hi- ١٩٨٤m), sa٢٩١, wanzur: alfarsi, 'abu eali alhasan bin 'ahmad, altakmilata, taha: hasan farhud (jamieat almalik saeud/ alrayad, ta:١, ١٤٠١h- ١٩٨١m), sa٨٦.
aibn jini, 'abu alfath euthmani, alkhasayisi, taha: muhamad alnajaar (dar alkutub almisriati/ masra, da. ta, da.t), ja٢, sa٤١٥.
'abu hayan, artishaf aldarb min lisan alearabi, ja١, sa١١١٢-١١١٣.
aibn khamis, eabdallah bin muhamadi, ealaa rubaa alyamamati-diwanan fi safar wahida- 'asda' min qalb aljazira (matabie alfirzdaqi/ alrayad, ta٢, ١٤٠٣h- ١٩٨٣m), sa٥٦١.
abn khamaysa, ealaa rubaa alyamamati, sa٥٦٢.
anzur: abn jini, alkhasayisa, ja٢, sa٢٠٦.
alsijistani, sahl bin muhamadi, almudhakir walmuanathi, taha: hatim aldaamin (dar alfikri/ dimashqa, dar alfikr almueasiri/ bayrut, ta:١, ١٤١٨h-١٩٩٧mu), sa٧٦-٧٧, wanzur: aibn al'anbari, almudhakir walmuanathi, ja١, sa١٢٠-١٢١, waibn yaeish, muafaq aldiyn 'abu albaqa', sharah almufasal lilzumakhshari, taha: 'iimil yaequb (muhamad eali bydun, dar alkutub aleilmiati/ bayrut, ta:١, ١٤٢٢h- ٢٠٠١m), ja٣, sa٢٣٧-٢٣٨.
alqisi, 'abu alhasan bin eabdallah, 'iidah shawahid al'iidah, taha: muhamad aldaejani (dar algharb al'iislami/ bayrut, ta:١, ١٤٠٨h-١٩٨٧mi), ja١, sa٢٢٢.

sharh alradi, ja١, sa٢٩٠.
alkhasayisu, ja٣, sa٢٥٩, wanzur: ja٣, sa١٨٩, wabn yaeish, sharh almufasali, ja٢, sa٢٣٧.
alzubaydi, muhamad bin muhamad alhusayni, taj alearus min jawahir alqamus, taha: majmueat min almuhaqiqin (dar alhidayati/ masr, du.ta, da.t), (rsili)ji٢٩, sa٧٢-٧٣-٧٤, wanzur: aljawhari, 'iismaeil bin hamad, alsihah taj allughat wasihah alearabiat, 'ahmad eataar (dar alealam lilmalayini/ bayrut, ta٤, ١٤٠٧h-١٩٨٧mi), ja٤, sa١٧٠٩, waibn manzuri, 'abu alfadl jamal aldiyn bin makram, lisan alearab (dar sadir/ bayrut, ta:٣, ١٤١٤h), (rsili)ji١١, sa٢٨٣.
ealaa rubaa alyamamati, sa٦٠٦.
anzur: artishaf aldarba, ja١, sa١١١٢-١١١٣.
aunzuri: aljawhari, alsahahi, (sja) ja٦, sa٢٣٧٢, walraazi, 'abu eabdallah muhamad bin bakr, mukhtar alsahahi, taha: yusif alshaykh muhamad (almaktabat almisriata/ bayrut_ sayda, ta:٥, ١٤٢٠ha- ١٩٩٩m), (s j a) ja١, sa١٤٣, waibn manzurin, lisan alearabi, ja١٤, sa٣٧٢.
mukhtaru, 'ahmad mukhtar eumra, muejam allughat alearabiat almueasira (ealam alkutub/ alqahirati, ta:١, ١٤٢٩hi- ٢٠٠٨mi), (s j wa) ja٢, sa١٠٣٨.
ealaa rubaa alyamamati, sa٤٥٣.
anzuri: alkhasayisa, ja٢, sa٤١٥, walsajistani, almudhakir walmuanatha, sa٢٢٤-٢٢٥, wabn eaqila, sharh abn eaqila, ja٢, sa٤٨-٤٩.
alrafayeat, aleudul ean almutabaqat fi alearabiat, sa٨٣.
aibn alsaayighi, muhamad bin hasani, allamhat fi sharh almulihati, taha: 'iibrahim alsaaeidi (eimadat albahth aleilmii bialjamieat al'iislamiati/ almadinat almunawarati, ta:١, ١٤٢٤h- ٢٠٠٠mi), ja٢, sa٧٧٣-٧٧٦, waleudul ean almutabaqat fi alearabiat, sa١٣٣.

abn jini, 'abu alfath euthman, al'alfaz almahmuzati, taha: mazin almubarak (dar alfikri/ dimashqa, ta:١, ١٤٠٩hi- ١٩٨٨mu), sa٥٠.
ealaa rubaa alyamamati, sa٤٢٠.
yaequba, 'iimil bidiei, almuejam almufasal fi almudhakir walmuanath (alkhizanat allughawiata, dar alkutub aleilmiati/ bayrut, ta:١, ١٤١٤hi- ١٩٩٤mu), sa٢٤٠.
khalifat, muhamad rashad, alrisalat alrashadiat fima yajuz tadhkiruh watanithuh mean fi alerby (almualafi- maktabat mustafaa albabaa alhalbaa wa'awladuhu/ masr, ta:١, ١٣٧٢hi- ١٩٥٢m), sa٣٤.
aljirjani, eabdalqahir eabdalrahman, almuqtasid fi sharh altakmilati, taha: 'ahmad alduwaysh (jamieat al'iimam muhamad bin sueud al'iislamiati/ alrayad, ta:١, ١٤٢٨hi- ٢٠٠٧mi), ja١, sa٨٠٦.
ealaa rubaa alyamamati, sa٤٢٠.
elaa rubaa alyamamat , sa٥٧٩.
anzuri: alzubaydi, taj alearus,ji١٤, sa١٦٤.
ealaa rubaa alyamamati, sa٤٣.
alsaabiqu, sa٥٠.
anzuri: s ٢min albahtha.
alzajaji, aljamal fi alnahu, sa٢٩١, wanzuri: alfarisi, altakmilata, sa٨٦.